



ملحق الحرب والسياسة

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الحادية عشرة
من الدورة العادية الثانية لجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة
العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٢٣ / شعبان / ١٤١٥ هجرية
الموافق ١٩٩٥/١/٢٤ ميلادية .

العدد (١١)

الجلد (٣١)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٣

٣

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاضطررات .
- أ - طلب معذرة مقدم من دولة العين الدكتور عبد السلام الجبالي .
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين الدكتور كامل ابو جابر .
- ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود .
- د - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف .
- هـ - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيدة ليلى شرف .

الصلصة

- و - طلب مدونة مقدم من سعادة أمين السيد عبدالغني شومان .
 ز - طلب مدونة مقدم من سعادة أمين السيد ثالثة الرشيدان .
 ٣ - ثلاثة قرارات للجان :
 أولاً : اللجنة القانونية
 ١ - قرار رقم (٦) تاريخ ١٩٩٥/١/٢١ بشأن :
 مشروع القانون للمعدل لقانون الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ .
 ٢ - قرار رقم (٧) تاريخ ١٩٩٥/١/٢١ بشأن :
 أ - مشروع القانون للمعدل لقانون القواعد العسكرية لسنة ١٩٩٤ .
 ب - مشروع القانون للمعدل لقانون القواعد المدني لسنة ١٩٩٤ .
 ٣ - قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٥/١/٢١ بشأن :
 أ - مشروع القانون للمعدل لقانون مهنة الإدارة لسنة ١٩٩٤ .
 ٤ - قرار اللجنة القانونية رقم (٩) تاريخ ١٩٩٥/١/٢١ بشأن :
 أ - مشروع القانون للمعدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٩٤ .
 ٥ - قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٥/١/٢١ بشأن :
 مشروع القانون للمعدل لقانون تقسيم الأموال غير المنقولة للشركة لسنة ١٩٩٤ .
 ثانياً : اللجنة المالية :
 ١ - قرار اللجنة المالية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٥/١/٢١ بشأن :
 مشروع القانون للمعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٩٤ .
 ٤ - تعيين وموعد وموضوع الجلسة القادمة .

محضر الجلسة

- في تمام (ساعة العاشرة) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ١٩٩٥/١/٢٤ ميلادي ، عقد مجلس (الأمم) جلسته (الخامسة عشر) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة (دولة الأستاذ أحمد الكوري) وحضور عطفة أمين عام مجلس الأمة بالوكالة السيد (نضر عطيات) .
 وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :
 وتغيب بمطلة من الأعضاء السادة :
 ١ - دولة الدكتور عبد السلام الجاهلي .
 ٢ - معالي الدكتور كامل ابو جابر .
 ٣ - معالي السيد مروان الحمود .
 ٤ - معالي السيد كامل الشريف .
 ٥ - معالي السيدة ليلى شرف .
 ٦ - سعادة السيد عبدالغني شومان .
 ٧ - سعادة السيدة ثالثة الرشيدان .

وحضر من الحكومة :

- ١ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .
 ٢ - معالي الدكتور عوض عطيات : وزير الشباب .
 ٣ - معالي السيد ياسل جردانه : وزير المالية .
 ٤ - معالي السيد جمال الصراوية : وزير الريه والاصابات .
 ٥ - معالي السيد جمال الحريفا : وزير الدولة .
 ٦ - معالي الدكتور عبدالسلام الجاهلي :



بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد نائب الرئيس
 واسم بدم الجلسة / جدول الأعمال .
 السيد الامين العام / بالوكالة :
 ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

محضر الجلسة

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقة واعطاء الامين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون .



السيد الامين العام / بالوكالة :

٢ - تلاوة الاجازات والافتتاحات :

أ - طلب معلنة مقدم من دولة

الدكتور عبدالسلام الجبالي الحريم .

ب - طلب معلنة مقدم من معالي

الدكتور كامل ابو جابر الحريم .

ج - طلب معلنة مقدم من معالي

السيد برون الحسود الحريم .

د - طلب معلنة مقدم من معالي

السيد كامل الشريف الحريم .

هـ - طلب معلنة مقدم من معالي

السيدة ليلى شرف الحريمة .

و - طلب معلنة مقدم من سعادة

السيد عياد شومان الحريم .

ز - طلب معلنة مقدم من سعادة

السيدة لانا الرشيدان الحريمة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على معلنة اصحاب الدولة والمالي والسعادة الاعضاء ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام / بالوكالة :

٣ - تلاوة قرارات اللجان

أولاً : للجنة القانونية :

١ - قرار رقم (٦) - تلـ

١٩٩٥/١/٢١ بشأن :

مشروع القانون لمعدل لقانون

الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : شكراً . معالي

مقرن للجنة القانونية .

السيد جرجس السبول مقرن اللجنة القانونية :



سيندي الرئيس ، اصحاب الدولة والمالي والسعادة والساحة .

القرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لجلس الامان

بتاريخ ١٩٩٥/١/٢١ ورئاسة دولة رئيس

المجلس الأستاذ احمد الوزري وبحضور مقرن

اللجنة معالي السيد جرجس السبول واصحاب

الدولة والمالي والسعادة الاعضاء السادة :-

زيد الزعاعي ، احمد الطراولة ، سالم

مساعدة ، طاهر حكمت ، الدكتور

عبداللطيف عربيات ، محمد عودة

الفرعان ، لدير ربهيد ، الدكتور كمال

القاهر ، السيدة لانا الرشيدان .

كما حضر الاجتماع من الامان

اصحاب معالي والسعادة الاعضاء السادة :

محضر الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الثانية لجمعية ١٩٩٥/١/٢١ م

عبدالله صلاح ، معالي ابو توار ، احمد العقيلة ، حماد المعايطة .

وحضر الاجتماع كل من معالي وزير العدل السيد هشام اقل ومعالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية الدكتور عياد الجبالي .

كما حضر الاجتماع رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب معالي السيد عبدالكريم الدفسي وحضر اللجنة القانونية سعادة النائب ابراهيم شحادة .

وتلك لبحث ومناقشة مشروع القانون المعدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٩٤ . اقبل على اللجنة من مجلس الامان وللمعاد تلبية من مجلس النواب بعد أن امر على قرره السابق بشأنه وبعد المناقشة والمداولة بين اللجنة ما يلي :-

١ - إن مشروع القانون كان قد اقبل الى اللجنة بتاريخ ١٩٩٤/١/٢١ واستمرت لدراسة الترخي لسي ١٩٩٤/١/٢١ ، فتمت توصيته بورد مشروع القانون للأسباب التي اوردتها في القرار ولمخلصها وجود اشكالية دستورية تقتضي الرد . فوافق المجلس على توصيته .

٢ - غير أن مجلس النواب ابدى مشروع القانون للمشار إليه ، صمراً على قرره السابق فتمت موافقة على مشروع القانون مع اجراء بعض التعديلات عليه .

٣ - وخلال اجتماع اللجنة ، تم تبين وجود خلاف بين اعضائها حول بعض نصوص مشروع القانون من حيث

فكرة من الاحكام

لدى الامانة	ازدواج اولي	ازدواج ثاني	ازدواج ثالث	ازدواج رابع	ازدواج خامس	ازدواج سادس
	ب - الزواج على قرار مجلس الشارع مع طلب الامانة الثانية الواردة بالحكمة : (استفسار الامانة) الدرجة له يقتضي الحكم المسمى .	د - الزواج	ب - مرقعة	ب - مرقعة كما وردت .	هـ - كما وردت الدرجة ان يكون او في ذلك الا من مصلحة المسمى الدرجة المسمى في الامانة الثانية في حقه والامانة عليه من الامانة كانت رضى الامانة من رضى رضى مصلحة ذلك الامانة .	ب - كما وردت الدرجة رضى الامانة المسمى في الامانة الثانية عليه من الامانة كانت رضى الامانة من رضى رضى مصلحة ذلك الامانة .

لدى الامانة	ازدواج اولي	ازدواج ثاني	ازدواج ثالث	ازدواج رابع	ازدواج خامس	ازدواج سادس
	ج - الزواج على قرار مجلس الشارع .	د - الزواج	ب - مرقعة كما وردت .	ج - كما وردت الدرجة رضى الامانة المسمى في الامانة الثانية عليه من الامانة كانت رضى الامانة من رضى رضى مصلحة ذلك الامانة .	ب - كما وردت الدرجة رضى الامانة المسمى في الامانة الثانية عليه من الامانة كانت رضى الامانة من رضى رضى مصلحة ذلك الامانة .	ب - كما وردت الدرجة رضى الامانة المسمى في الامانة الثانية عليه من الامانة كانت رضى الامانة من رضى رضى مصلحة ذلك الامانة .

محضر
الجلسة
العادية
الثانية

دولة رئيس المجلس : دولة الأستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، اذا عدنا إلى الجلسات السابقة فغرض هذا المشروع على مجلس الاعيان ، وغرض مجلس الاعيان بالأكثري إعادته إلى مجلس النواب . ومن ثم أمر مجلس النواب على رؤيه السيد وأعيد إلى مجلس الاعيان ولأن توصي اللجنة القانونية بإحالة إلى المجلس العالي لتفسير الدستور .

لا أجد أي مبرر للاحالة هذا للمشروع المجلس العالي لتفسير الدستور . الشيء الطبيعي اذا كان لا يزال مجلس الاعيان يصر على رؤيه أن يعاد إلى مجلس النواب ومن ثم تعقد جلسة مشتركة كمجلس أمة للبت في هذا الموضوع .

إن الاحالة لثارة من قبل اللجنة الكريمة ليس لها مبرر هناك تفويض من سنوات عدة من قبل رئيس الوزراء إلى دولة الأستاذ لدراسة صلاحيات ادارية معينة ولم يثر عليها أي اشكال دستوري وهناك تفويض أيضاً من رئيس الوزراء إلى نائبه في بعض الأمور الادارية المتعلقة بتمهيرات الادارة ولم يثر عليها أي اشكال قانوني ولم يعلن بها .

لذلك لا أجد أي مبرر للاحالة مثل هذه الاحالة ولا يوجد أي اشكال دستوري .

الموضوع ان مجلس الاعيان أمر على المجلس العالي لتفسير الدستور . وقد وافقني غلبت على الحكومة وكان معالي وزير العدل وكذلك وافق

معرض موضوع هذا المشروع إذا أن يوافق عليه مجلس الاعيان كما ورد من مجلس النواب أو رفضه . عندئذ تعقد جلسة مشتركة فقط . لأنه كلما اختلفت آرائنا أن نحيل الموضوع إلى المجلس العالي لتفسير الدستور وكل فرة يتخذ مجلس عالي لتفسير الدستور بأشكلة بسيطة لرأيت الاشكالات دستورية حقيقة أنا لا أرى مبرر على الاخلاق لهذا التصرف وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الأستاذ مضر بدران ، معالي الأستاذ احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة :



كما أتفضل الأخ الاعين دولة الأستاذ مضر بدران أحيل هذا القانون من مجلس النواب إلى مجلس الاعيان الذي رأيته في مناقشة دستورية بأكثرية اعضائه .

ولما بحث هذا في اللجنة القانونية لمجلس الاعيان وافق على اصدار هذا القانون عن المجلس العالي لتفسير الدستور . وقد وافقني غلبت على الحكومة وكان معالي وزير العدل وكذلك وافق

رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب السيد عبدالكريم النسيبي وأعطته اللجنة باصباح الآراء بينما قسم من اعضاء هذه اللجنة كان له مخالف في إحالة إلى المجلس العالي .

نحن هنا امام اشكال دستوري يقول فيه الفقهاء لأنه لا يجوز لمجلس الوزراء الذي يملك صلاحية ادارة شؤون الدولة ولكنه لا يملك تفويض هذه الصلاحيات إلا بنص في الدستور .

من يملك صلاحية إتخاذها بالمستور ومن يتولى عنها يتولى عنها بالمستور وكلمة تفويض هنا أن من نوصي الأمر سيؤول بكل افعال مجلس الوزراء . فهل حقيقة أن أحد الوزراء يقوم بأعمال مجلس الوزراء ؟ أو رئيس الوزراء يقوم بأعمال مجلس الوزراء إذا لم يرد نص في الدستور .

القانون يقول : يجوز لمجلس الوزراء أن يفوض صلاحياته لأي مجلس وزراء . كم مجلس وزراء في المملكة ؟ يوجد مجلس وزراء واحد هو الذي فوض . ولا يوجد مجلس وزراء . ولا يجوز لمجلس وزراء أن يخلق مجلس وزراء ، مجلس الوزراء يوجهه للمستور . الأوامر الملكية التي تصدر عن عين رئيس الوزراء والوزراء . أما أن يكون هناك مجلس وزراء يتخلف نحن ونعطيه . كمذا قلت في الجلسة السابقة مجلس الوزراء لا يملك التنازل عن صلاحياته ولا يملك أن يخلق سلطة مؤقتة تفويض من لا يملك أن لا يفسخ .

نحن هنا امام اشكال دستوري يقول فيه الفقهاء لأنه لا يجوز لمجلس الوزراء الذي يملك صلاحية ادارة شؤون الدولة ولكنه لا يملك تفويض هذه الصلاحيات إلا بنص في الدستور .

من يملك صلاحية إتخاذها بالمستور ومن يتولى عنها يتولى عنها بالمستور وكلمة تفويض هنا أن من نوصي الأمر سيؤول بكل افعال مجلس الوزراء . فهل حقيقة أن أحد الوزراء يقوم بأعمال مجلس الوزراء ؟ أو رئيس الوزراء يقوم بأعمال مجلس الوزراء إذا لم يرد نص في الدستور .

القانون يقول : يجوز لمجلس الوزراء أن يفوض صلاحياته لأي مجلس وزراء . كم مجلس وزراء في المملكة ؟ يوجد مجلس وزراء واحد هو الذي فوض . ولا يوجد مجلس وزراء . ولا يجوز لمجلس وزراء أن يخلق مجلس وزراء ، مجلس الوزراء يوجهه للمستور . الأوامر الملكية التي تصدر عن عين رئيس الوزراء والوزراء . أما أن يكون هناك مجلس وزراء يتخلف نحن ونعطيه . كمذا قلت في الجلسة السابقة مجلس الوزراء لا يملك التنازل عن صلاحياته ولا يملك أن يخلق سلطة مؤقتة تفويض من لا يملك أن لا يفسخ .

نحن هنا امام اشكال دستوري يقول فيه الفقهاء لأنه لا يجوز لمجلس الوزراء الذي يملك صلاحية ادارة شؤون الدولة ولكنه لا يملك تفويض هذه الصلاحيات إلا بنص في الدستور .

من يملك صلاحية إتخاذها بالمستور ومن يتولى عنها يتولى عنها بالمستور وكلمة تفويض هنا أن من نوصي الأمر سيؤول بكل افعال مجلس الوزراء . فهل حقيقة أن أحد الوزراء يقوم بأعمال مجلس الوزراء ؟ أو رئيس الوزراء يقوم بأعمال مجلس الوزراء إذا لم يرد نص في الدستور .

القانون يقول : يجوز لمجلس الوزراء أن يفوض صلاحياته لأي مجلس وزراء . كم مجلس وزراء في المملكة ؟ يوجد مجلس وزراء واحد هو الذي فوض . ولا يوجد مجلس وزراء . ولا يجوز لمجلس وزراء أن يخلق مجلس وزراء ، مجلس الوزراء يوجهه للمستور . الأوامر الملكية التي تصدر عن عين رئيس الوزراء والوزراء . أما أن يكون هناك مجلس وزراء يتخلف نحن ونعطيه . كمذا قلت في الجلسة السابقة مجلس الوزراء لا يملك التنازل عن صلاحياته ولا يملك أن يخلق سلطة مؤقتة تفويض من لا يملك أن لا يفسخ .

نحن هنا امام اشكال دستوري يقول فيه الفقهاء لأنه لا يجوز لمجلس الوزراء الذي يملك صلاحية ادارة شؤون الدولة ولكنه لا يملك تفويض هذه الصلاحيات إلا بنص في الدستور .

من يملك صلاحية إتخاذها بالمستور ومن يتولى عنها يتولى عنها بالمستور وكلمة تفويض هنا أن من نوصي الأمر سيؤول بكل افعال مجلس الوزراء . فهل حقيقة أن أحد الوزراء يقوم بأعمال مجلس الوزراء ؟ أو رئيس الوزراء يقوم بأعمال مجلس الوزراء إذا لم يرد نص في الدستور .

١٣٥٠
١٣٥٠
١٣٥٠

يطلب أحد الوزراء تصديق إرادة ملكية معين وزير بقرارة قطعت من باب أولى أن تصدر الإرادة برئيس الوزراء .

ثانياً للفقرة ١٦ من الدستور نص على أن الوزير لا يارس أي عمل لم يرد في مرسوم الصين وللملك أن يجوز أن يسند إلى وزير عمل غير عمله من قبل مجلس الوزراء أو غير مجلس الوزراء لم يرد هذا العمل في مرسوم الصين .

والدليل على ذلك أنه عندما يطلب الوزير تصديق الإرادة الملكية معين وزير مقابل ولا يمكن مجلس الوزراء أو غير مجلس الوزراء أن يعلق صلاحية . ولذلك أمام هذه الشبهة فمن الأصح أن نحيل هذا القانون إلى المجلس العالي لتفسير الدستور لأن أمره دستوري فوافق عليه دون أي تردد وإن أصدر قراره بأنه مخالف للدستور لعلنا تقع في هذا الاشكال وربما يثار هذا الاشكال في الحكم .

ممكئة العمل لها الحق في أن تنظر في دستورية القانون وتوقف العمل به . لا تعلق ولكن توقف العمل به .

ولذلك لا يرتب قضية على قرار مجلس الوزراء الجديد أو من تولى مجلس الوزراء الجديد لأن هذا القرار باطل .

ولذلك لكي نحلل هذا كله أرجو أن يوافق الاعوان على إحالة إلى المجلس العالي الذي لا يعضوا هذا لأننا نستعد إلى نص دستوري وإلى هيئة دستورية من أكبر الهيئات صلاحية في بلدنا وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الأستاذ ذوقان الهنداوي . السيد ذوقان الهنداوي :



دولة الرئيس أنا أذهب وأذهب فلماً ما ذهب إليه دولة المين الأستاذ مضر بدران وأضيف إلى المجمع التي ذكرها حسين دستوريين ومها :

المخرج من أننا إذا جئنا إلى المجلس العالي لتفسير الدستور من أجل المخرج حول إشكالية دستورية الحرف أن تقع في إشكالية دستورية أخرى وذلك بالإجماع على النص التالي في الدستور وهذه هي اللجنة الأولى التي أضيف إلى ما ذهب إليه دولة الأستاذ مضر بدران .

الدستور يصح في المادة (٩٢) :
١ - إذا رفض أحد المجلسين مشروع أي قانون مرزق وقوله المجلس الآخر مبدلاً أو غير معدل يجمع المجلسان في جلسة مشتركة

برئاسة رئيس مجلس الاعيان ليست المراءه المختلف فيها ٤ .

إذا أجمعوا المجلسين بجلسته مشتركة هو أمر وجوبي يوجب إحكام الدستور . لأن مجلس النواب أي مرزق في أمر رفضه مجلس الاعيان . لذلك ما ذهب إليه دولة الأستاذ مضر بأن نحيل هذا إلى المجلس العالي لتفسير الدستور بعد أن مر في تلك المراحل الدستورية غرض على مجلس النواب ثم على مجلس الاعيان ورفض وأيد من قبل أحد المجلسين مرتين فكان الدستور يوجب الإجماع في جلسة مشتركة ولا يجوز في هذه المرحلة أن نلجأ إلى أسلوب آخر يوجب وبعد إذ يمكن أن يحال بعد أن يخط المجلس للشكوك بأنه يمكن أن يحال الأمر الدستوري إلى المجلس العالي . هذه هي اللجنة الدستورية الأولى . فكان الدستور يوجب علينا أن نجتمع في جلسة مشتركة إذا أصدر المجلسان على رأي كل منهما .

الجمعية الثانية مادة (١٢٢) ١ - للمجلس العالي المصروح عليه في المادة (٥٧) حق تفسير الدستور إذا طلب إليه ذلك ... لم أرى في الاستاذة التي تشرحها اللجنة القانونية للوزارة أي إشارة إلى مادة دستورية فيها شبهة وبسبب عليها . هم رجعوا إلى إحكام الدستور عامة .

عندما نطلب من المجلس العالي يجب أن نشير إلى مادة معينة مخالفة عليها . نحن لم نذكرها في أي مادة معينة في إقرارات اللجنة القانونية : كان يجب كما فضيل معالي الأستاذ إسماعيل البطاونة أن نقول أن الدستور

يوجب المادة ١٢٢ ويجوز للمادة ١٢٢ كما تشير شبهة أو لا تشير شبهة فيها تفويض أو ما فيها تفويض عندنا نطلب . أما أن يذهب الكتاب بشكل عادي بطلب تفسير أحكام الدستور (استفادي) أنه لا يوجد فيها البتة الوجابية التي تجوب عليها كما طلبها المادة (١٢٢) من الدستور وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الأخ ، دولة الأستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، كما ذكر معالي المين الأستاذ ذوقان الهنداوي هناك عطاوات يجب وإلهاها . أجمع مجلس النواب مرتين مصرراً على ربه ، الآن ما هو موقف مجلس الاعيان ؟ هل مجلس الاعيان يصح على قراره السابق أو لا ؟

إذا أمر على قراره السابق تعود إلى مجلس النواب هذا هو الحكم الدستوري . إذا وافق مجلس النواب يصدر أما القول سلفاً قبل أن ندخل في مواد القانون . نحن لم ندخل في مشروع القانون إلى الآن ما شأنا ما هي المراءه المخالفة للدستور .

عندما يذكر بأن مجلس الوزراء يرفض صلاحية إلى مجلس الوزراء آخر هناك مادة في ذلك ترفض لأنها مخالفة للدستور . وليس نحال إلى المجلس العالي لتفسير الدستور .

إذا كل مادة قلنا أنه يجب إحالتها إلى المجلس العالي إذا المجلس العالي يذهب بمقتضى الدستور . وليس هذه هي مهمة المجلس العالي

١٥

بالوكالة وعندما تأتي مادة في حالة غياب رئيس الوزراء خارج البلاد يقوم عندئذ بقول ان هذه مخالفة للدستور. عند مناقشة المادة لم تُقبل علينا مراد كما يذكر بعض الذين ابروا هشام.

هذا هو الطريق الدستوري لمعالجة هذا الموضوع. أما أثناء العملية الدستورية - بعودة القانون من مجلس النواب إلى مجلس الاعيان - نبيه إلى المجلس العالي لتفسير الدستور وما تالفة المادة (٩٧) من الدستور التي تقول امصار الرأي والمجلسة المشتركة. أما القول ان عضو أو مقرر للجنة أو رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب حضر، هذا موضوع آخر ادري ليس لنا علاقة فيه ولا انقلقه لا أقدم ولا أؤخر وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ المقرر.

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس ، كل ما قيل من السادة الاعضاء وجه وسير طرحه. لكن الحقيقة التي أملت على اللجنة قراره تستد ايضا إلى ما يبرره وألا لا استقلت إرادة جميع اعضاها بالإجماع على التوجيه المشفوعة امامكم فقد تمسك الحلاف ويكن القول ان الآراء تشتتت في البداية وبسبب حوار طويل عميق إقتضت اللجنة في النهاية والكل بضرورة حسم الموضوع حساً بمدى من أي احتمالية في اللبس أو اسباب الاختلاف. وليس عجباً أن يجتنب المجلس العالي لتفسير الدستور كسلة لاح بالأق طراف أو ليس حول نحن أو حكم من احكام الدستور

لتفسير الدستور إستعدادات المجلس العالي لتفسير الدستور جلسات نادرة جداً .

لغري مجموعة القوانين كم مرة انعقد المجلس العالي لتفسير الدستور منذ إنشائه ؟ (٦) مرات من سنة ١٩٥٦ أو في ١٩٥٧ في حد الآن . في دورة واحدة انعقد مجلس عالي ثلاث مرات نحن مجلس عالي لتفسير الدستور كل ما يحظر على بل واحد عضو يقول هذه مخالفة للدستور بحول إلى المجلس العالي لتفسير الدستور.

أما القول هنا عندما تأتي المادة مخالفة الدستور مجلس الاعيان يردوا ويقول هذه مخالفة للدستور عندئذ تستند اللجنة المشتركة وإذا أصر مجلس النواب بحال الموضوع إلى المجلس العالي لتفسير الدستور أما الآن عم تأخذ المسألة سلفاً بالأحالة بغير على ذلك.

لا يجوز مجلس الوزراء ان يوضع صلاحية المتصور عليها في الدستور إلى أي لغة أخرى.

والعجب حالي أن تشكل لجنة مختصة من مجلس الوزراء تأخذ قرارات إدارية ولكن يولمها مجلس الوزراء كلاً . ولم أرى لغة وزارة أو مجلس وزراء يصير يصدر في الحقيقة الرسمية من عشرين وزراء يجب أن يصدر بأكمل هيئة الوزارة.

ولا يجوز أيضاً إصدار بيان رئيس الوزراء خارج البلاد المأذ به دستوراً وثلة المجلس . إلا ان تصدر الإرادة الملكية بالمراسلة

لكي ياتوا المجلس تفسير النص أو الحكم . فتحتي القول بوجود اللبس أو الغموض في هذا النص أو الحكم .

أريد أن أذكر المجلس المقرر يا بني ، ان المجلس سبق وأن درس هذا المشروع مادة مادة وكلمة كلمة ، فكان ان توصل إلى قرره الذي أدى إلى إعادة المشروع إلى مجلس النواب . ثم ان مجلس النواب لم يبق مصراً على قرره السابق إلا من حيث المبدأ لأنه عدل إعادة قرانه للمشروع من جديد أملت عليه أن يبد النظر فيما اجهده وتوصل إليه فعدل بالمشروع من جديد . لماذا ؟

لأن القانون ليس علماً كعلم الرياضيات مثلاً واحد زائد واحد يساوي اثنين . لا يتبع على الحسي أو المهتم أو للكلف عندما يبد النظر والتدقيق في نص ما أن يبدل في اجهاده وأن يبد النظر في قراره وهذا ما حصل عندما اعد اللجنة القانونية النظر في الموضوع إيجاباً فذا اعتدنا بالقول أن المجلس كان يجب ان يبد المشروع إلى مجلس النواب المقرر على قرره . لا قرر الحكم إرساله للموضوع إلى اللجنة القانونية لدراسة من جديد ؟

إذاً كان يمكن أن يحسم الأمر على هذا النحو وأن لا يبال في اللجنة القانونية التي جدت هو العكس . دولة الرئيس اذا يمكن يبدى أكبر كلامي.

دولة رئيس المجلس : دولة ابرو حصاد . ليس يعني المقرر لك الحق بالرد عليه .

السيد المقرر : عرض على المشروع على المجلس المقرر إسناله إلى اللجنة القانونية ودرسته اللجنة القانونية وعلمت إلى توصية معينة الرسمية للمية عرضت على المجلس الكريم . يقرض عندما وافق المجلس على رد المشروع ان هذا المشروع قد درس دراسة وثيقة وألا لا اتخذ المجلس قراره و رد المشروع قرر رده بأناً على مائة بأناً على فاصلة كيف تكونت الفصاة إن لم يكن قد درس الموضوع . على أي حال الرد من القول بأن اللجنة لم أشر إلى مادة واحدة بعنها لكي يولي المجلس العالي تفسيرها حسب قناعة اللجنة ان الدستور وسنله تشريعية متناكسة بكل بعضها بعضاً ويوضح بعضها البعض الآخر . فأردت ان تفرح المسألة وبعتها لا أن تروق عند المادة (١٢٢) أو المادة (٩٧) اللجنة أوصت والمقرر طبعاً بحكمه الكريم وفق إرشاتها اللجنة القانونية التي درست الموضوع مكثفة من قبل مجلسكم الكريم دراسة ارفعة وشاملة وعسقة بحضور ومشاركة كل من رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب وعضو اللجنة القانونية في مجلس النواب السيد ابراهيم شندة وشارك في المناقشة كل من معالي وزير العدل ومعالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية . وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ زهير الرضوي .

١٢٥٠
١٢٥٠
١٢٥٠

دولة السيد زيد الرفاعي :



الحلاف كان على الاسلوب على الآلية،
لانه من الواضح ان تحقيق الهدف يقتضي أن
يقوم مجلس الوزراء بتفويض بعض من
صلاحياته الادارية الى بعض من اعضاء .

هناك من قال أن مبدأ التفويض غير دستوري التفويض من حيث المبدأ غير جائز .

وهناك من قال عكس ذلك وقال : لا

التفويض جائز . وإذا اعتبرنا أن التفويض جائز

والنفوذ يكون لأي مهمة ؟ مجلس وزاري

تُصَوَّرُ أَوْ إِلَى لَجْنَةٍ أَوْ لِمَجْمُوعَةٍ مِنْ أَعْضَاءِ مَجْلِسِ

الوزراء أو لوزير معين من أعضاء المجلس. الأراء
انقسمت وتشتمت حول هذه الأمور واللجنة

القانونية استعرضت البدائل المتاحة امامها .

البديل الأول كان المتوافق على قرار مجلس النواب ولكن هناك من اعترض على ذلك

وبالتالي امتتبع البديل الأول .

البديل الثاني كان اصرار مجلس الاعيان

هذا البديل وبالتالي كان البديل الثالث المتاح هو

رفع الأمر الى المجلس العالي لتفسير احكام

١٩ محضر الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الثانية المتعقد في ١٩٩٥/١/٢٤ م

مشروعة ولكن عندما تشكل عن قرار فيجب
القرار المتعلق بتفسير الدستور ان يصدر عن
المجلس العالي .

مجرد وجود تفویض سابق، او ممارسات

سابقة او شئنة متبعة لا ينبغي الحق في ان يقوم

المجلس العالي لتفسير احكام الدستور اذا طلب
منه ذلك إما من الحكومة او من مجالس النواب

او الاعيان ويصبح التفسير نافذ المفعول بعد

نشره في المجلدات الرسمية ولا علاقة له في اي

الأصغر على رأيه اختلف مجلس النواب نحن
لم نصل الى هذه المرحلة بعد . لم يصدر قرار
عن مجلس الاعيان حتى الآن .

على رأيه السابق أو المخالفة على بعض ما ورد

من مجلس النواب وفي هذه الحالة يصبح عقد
الدورة المشتركة أمر أو فرض دستوري بالضرورة.

إذا قرر مجلس الأعيان الكريم أن يصر على رأيه

السابق فتصبح الدورة المشتركة أمر واجب
وهذا أيضاً لا يفرج حق المجلس في أن يوجه إلى

July 1950

دولة السيد محضر بدران :



شكراً دولة الرئيس ، فقرة النظام بأن معالي المقرر ذكر أمور مخالفة لسلط المجلس السابقة بأن القانون عرض مادة مادة على مجلس الامان .

القانون مشروع القانون لم يعرض على مجلس الامان ، الذي عرض قرار اللجنة القانونية فقط وكان رأي قسم كبير من المجلس وأنا احدثهم بأن لا تصوت فوراً على ناحية المادة . أن تدخل في المصنوع والآل تقع في نفس الخطأ . قول أن تدخل في مصنوع القانون تصوت على قول قرار اللجنة القانونية لأن الموضوعات انما لا تعرف مائة المواد المخالفة للمصنوع لها لم تلي عليه .

عندما تلي هذه المواد لا الحق وامتناع رأي دولة الاخ زيد الرضا . انا الحق بأن نقول مخالفة للمصنوع لا يمنع ذلك أبداً ليس دقيقاً بأن كل مخالفة للمصنوع لا تلزم إلى المجلس العالي هناك مواد واسعة لا تحتاج إلى المجلس

العالي بلسر الاشكال .

أما عندما لا يكون اشكال الا بحق مجلس الامان ان يقول هذا الموضوع مخالف للمصنوع ؟

عندما يكون النص واضحاً طبعاً بحق وبحق مجلس النواب وبحق مجلس الوزراء فوراً أن يقول اذا مادة واحدة في المصنوع تقول انها مخالفة للمصنوع . لا يتصا ذلك .

أما اذا صار اختلاف في هذا الموضوع يحتاج إلى تفسير عندئذٍ نحال .

فحين لاية الآن لم تدخل في صلب الموضوع . ما هي المواد المخالفة للمصنوع ؟ معالي الاخ ابو هشام يقول فقرة كما ونقطة كما الفروض انه تركها القانون وشغافا . أما لأن لم نتدرج في مشروع القانون في مادة لقول هذه مخالفة للمصنوع أو هذه تحتاج إلى اشكال يحتاج إلى تفسير . هل نستطيع أن نطلب التفسير دون أن ندخل في مصنوع القانون ؟

فقط لأن اللجنة القانونية قالت أن هذا مخالف للمصنوع ليس يعني ١ . أو أننا نقراً هذه المواد مادة مادة لقول انها مخالفة للمصنوع أنكتب من الرئاسة الجلية أن تبدأ بملارو القانون ووضح التامع على المواد المخالفة للمصنوع ونحتاج إلى تفسير وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاسادة احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : دولة الرئيس الاسادة الامان : ارجو ان أعيد إلى ذهن دولة

مضر وسعالي فرقان باك ما حدث في قانون نقابة المعلمين الذي أحيل إلى المجلس العالي لتفسير المصنوع واعطى قراره .

هل طلب المجلس العالي أن تذكر مواد معينة من المصنوع ؟ لم يطلب .

ألم تكن ظروف ذلك القانون كظروف هذا القانون . رفضه مجلس النواب مرتين ورفضه مجلس الامان مرة وفي المرة الثانية لم يبحث في مادة من مواد قانون نقابة المعلمين وأحيل إلى المجلس العالي .

فالحجة التي يدهها دولة مضر باشا كان يجب ان يدهها المجلس العالي صاحب الصلاحية فهو لم يعرض لا عن حقيقة التي وصل اليها القانون في مجلس الامة ولا عن ذكر مواد قانونية .

والأمر أن الذي عدل السؤال في ذلك الوقت هو مضر باشا . ولم يذكره وهو الذي طلب ألا يكون هناك ذكر فائدة معينة . وهذا ثابت في ضبط اللجنة .

أما قضية أن يقرأ أولاً لم ينظر فيها اذا كان مخالف لا . المجلس يرى من حيث اللبأ ويجري هذا من حيث اللبأ في قانون نقابة المعلمين لم تبحث مادة من موادها فقرة ١ . إذا أحيل بنفس المدة التي أحيل بها هذا القانون أو طلب إحالة هذا القانون فيها إلى المجلس العالي .

أنا قضية مقدمة على بحث القانون كقانون لانه ما هي الفائدة اذا بحثنا في القانون وأضعا وقت ثم أسأله إلى المجلس العالي . لقضية قضية اللبأ ، كما هو قرار المجلس العالي في قانون نقابة المعلمين من الذي يدهها في هذه المرحلة لأن نفس الظروف التي مرت على ذلك القانون هي نفس الظروف التي مرت على هذا القانون .

ولذلك ارجو وأضعتنا وفقاً طبعاً أن طرح الموضوع على المجلس وهو صاحب الصلاحية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس ، انا لا اريد أن أحقق قضية من الموضوع لكن من حق ومن واجب مما أنا أعلق على ما نقض به دولة النين المبرم الاسادة مضر بدران من أنني قلت شيئاً ليس به أملاً كما فهمت .

إن كنت قد أعطيت مادة مادة فهنا خطأ مادي يجوز أن يصحح في كل الأوقات حتى في المحاكم يصحح ولا يكون عليه .

لكنني فقط أسأل ، أريد أن اسأل عندما مضر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٢) الذي أوصت به المجلس الكبير ود مشروع القانون إلى مجلس النواب لأن اسئلوا مثل هذا القانون سوف لا يؤثر له الخصائص الدستورية التي خصه عند الطعون التي قد ترد عليه من قبل ذوي المصلحة في القانون .

أنا أقدم مجلس النواب النظر في

١٩٩٥
١
٢٤
محضر المجلس

المشروع وقدر إرادته إليها في صيغة جديدة معملة وصورت قراره كما يلي الأسباب الموجبة لعدم الأخذ بقرار مجلس الاعيان ولم يقل بقرار اللجنة القانونية الموزع مشروح القانون المعدل لقانون الأدارة العامة لسنة ١٩٩٤ . كيف يسوي القول بين الحالتين ؟

أن هذا المجلس الكريم لم يدرس ومع ذلك اتخذ قراراً كيف اتخذ المجلس الكريم قراراً وقرر مجلس النواب رفض هذا القرار وإعادة للمشروع من جديد إلى مجلس الاعيان بعد أن عدل فيه وليس بصيغته الأولى التي كان قد احال للمشروع وقفها إلى مجلس الاعيان فقط اريد ان اوضح ترضيهاً وكل أن تعرف عند غابا عندما قلت أن المجلس الكريم درس الموضوع بل هو أصدر قراراً فقد قلت صواباً وما أثيره موجود . وشكراً .

قوله رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاساتذة معني ابو نوار .

الذكور معني ابو نوار :



لا يخفى على كل من يحاول المسح بروح الدستور الأردني من نصه البراق السهل الواضح المعدل ان الدستور الأردني ، وكل دستور ديمقراطي في العالم ، جميعها مبنية أصلا على قواعد قانونية وقانونية ديمقراطية تقليدية تقوض الصلاحيات من الأمة معترف السلطات إلى الملك أو الرئيس ، وفي الدستور الأردني صحت المادة ٢٥ وللمادة ٢٦ على أن تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ، وتناط السلطة التنفيذية بالملك ، وبمجلسها برأسه وزرائه ، وإسنادان في المادة ٢٦ : واجلته من الأمة إلى جلالة الملك ، والثانية من جلالة الملك

إلى وزرائه ، ترى ألا تنكسر هذه الصيغة الواضحة في الدستور لأجلها على الأسئلة الأربعة . ولا هوذا ان القتل على الإرهاب الكرم بما قرأته في مجسم لسان العرب عن الوطد والأطالعة للشعنة منها كلمة تناط في اللدنيين ، فمعاها اعف منها كلمة تناط في تمنى او يولي ما يعين دليلاً أشعر على مرونة ورسر الدستور الأردني .

أما ما يخص مجلس الوزراء ، والولاية الكاملة للمطالبة له في المادة ٤٥ (١) فهي لفوضيه مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية . ولا يوجد أي حاجة إلى الاستثناء المتصور عليه في الفقرة الثانية . لأن الصلاحيات والسلطات جلالة الملك والسلطة التشريعية والسلطة القضائية موصوفة وصفا واضحا جليا في الدستور . وعلى أنه حال كان

الاستثناء من الوجهة التاريخية ، بسبب استمرار الحكومة البريطانية على المحافظة على نص المادة ١٩ (٢) من القانون الأساسي لسنة ١٩٢٨ والتي تقول وكما أقص : ولكن لأصاحب الجلالة البريطانية أن يدخل عند الضرورة بخاصة عن شرق الأردن في أي بلد المركزي موضع ومن في المادة (٣٩) منه ؟ وبمعلقة معند جلالة البريطانية ؟ انتهى الكلام وما ورد في المادة (٤٨) حول الأحوال الشخصية للأجانب ، وما ورد في المادة الأردنية البريطانية الثالثة عام ١٩٢٨ والتي تناقشت موقعا مع نواب القانون الأساسي المعية والتي بليت حتى عام ١٩٣٢ .

سيد الرئيس ان اصوت مع إحالة الموضوع إلى المجلس العالي لغرض الدستور ، لأن غايتي بعدم وجود مشكلة متصورة أو

البحث عن تفويض مجلس الوزراء ليس صلاحيته في الدستور الديمقراطية بهري الشظرات . ولكنه يكشف ان مجلس الوزراء : تفويض في ما ساءه مجلس الوزراء الحالي ، يعني جزء من مجلس الوزراء يصح مجلس وزراء او بالغة الانجليزية أسنادان من الرئيس استخدام Partial Cabinet الذي صانع بصلاحيات أعلى من صلاحيات اللجنة الوزارية . وفي مجلس وزراء في بعض الدول تشكل اكثر من ستة عشر لجنة وزارية مغولة بصلاحيات مجلس الوزراء من قبل مجلس الوزراء .

لقد خلصنا للفقير له جلالة الملك خلال بن عبد الله من استثناء صاحب الجلالة البريطانية ، وسطرة العهد البريطاني في دستور ١٩٥٢ ، واقفنا جلالة جلالة الحسين بن طلال من للمادة البريطانية ، ويمدو ان ذلك الاستثناء بقي سهوا او زيادة لا يقع منها او كاذبة ترجى . طبعا هناك الرأي الآخر الذي يقول ان الاستثناء من اجل البنك المركزي مثلا ، والحارب على ذلك ان البنك المركزي موضع من قبل مجلس الوزراء الذي عرض ذلك على مجلس النواب فرفضه مجلس النواب بوجوب لقانون وليس بموجب الاستثناء الواردة في المادة (٤٥) (٢) من الدستور .

تقرير
مجلس الاعيان

شيعة مستورة كما قيل ، كانه لا تغلب الطغ ،
وكنيت مسند قبول ذلك وايس له ، اذا
تحولت الاسئلة من هل يجوز الى هل منع احكام
الدستور . مع رجائي المخلص الى اجروني
واسواني ان يأسفوا بين الاختيار ما يرتب على
إسالة الشان الى المجلس العالي من نتائج مهمة
جدا .

سيندي الرئيس

لم يوافق المجلس الكريم على إسالة الأمر
الى المجلس العالي في جلسته قبل السابقة ، فعمل
إعادة إسالة الاقتراح ، قبل عقد جلسة
للمجلسين مطعنة للنظام الداخلي . أو
للدستور اما اقتراسي المحدث فهو للرافقة على
ما وافق عليه مجلس النواب للورق وما ولقت
عليه الحكومة ببدان مشروع القانون .

وشكراً سيندي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي القاري .

السيد للور : شكراً سيندي الرئيس فقط
تعلق بسيط على ما تفعل به معالي القاري
المتكبر من ابو نوار . القول له بأن مجلس
الاعيان للور يملك إسكالية الاجابة على الاسئلة
الاربعه فهو بدم لحيه من الوطين القانونين
على توفير هذه الاجابة . لكنه ليس محلاً ليس
بالفقيه التي تلك حق إعطاء الجواب بصورة
خاتمة واردة للدستور جسد المجلس العالي
لتفسير الدستور هو الجهة الوارثة . ولا ما
سيندي لأجابه المجلس الكريم على ان يجب
على الاسئلة الاربعه ان تكون ما جدوى ؟ اذا كان

ليس محلاً وليس لقراره في مثل هذا الشأن أي
أثر أو منتج وعلما بما قصدت أن أوضحه
سيندي الرئيس وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الآن معالي الاستاذ
ظاهر حكمت .

السيد ظاهر حكمت :



شكراً دولة الرئيس ، إبتداءً أرجو ان
نعرض الى قاعة مشرقة ان القضية الثارة هي
اشكال دستوري حقيقي ذو اهمية . وهو ليس
مجرد توله لكنها جهة غير مسؤولة حتى يقال
أن من شأن مثل هذا السلوك أن يزعج جدول
أعمال المجلس العالي لتفسير الدستور .

قضية تفويض الصلاحيه المطلقة لصدا
توزيع للدستور قضية في غاية الاهمية
والجساسة انها بالاحاطة الى كونها متعلقة
بمطلقة دستورية اساسية فانها تتصل بالضمائبات
المطلقة للأفراد . حينما يبط الدستور بجهة
يكامل اعضائها صلاحيه ميمه فاللتصود بذلك

او عهدنا . من الرابح ان الجواب هو لا .
لأن لا مجلس النواب ولا مجلس
الاعيان جهة مخولة بتفسير الدستور .

انتقل الى النقطة الأخرى الثارة وهي أنه
ليس من المعتاد أن تحال قضايا كثيرة الى المجلس
العالي لتفسير الدستور . القول له أنه كان الأمر
كذلك فقد أن الأركان التحال قضايا كثيرة الى
المجلس العالي لتفسير الدستور .

في ظل هذه التبعيض التشريعية
والديمقراطية التي تسير فيها وفي محاولة
إعلاء سيادة القانون يجب أن تفعل دور المجلس
العالي لتفسير الدستور . وبخاصة انه ليس
هناك محكمة دستورية للقوانين المجلس العالي
لتفسير الدستور يقوم بدور موزع دور الرقابة
للسيعة ودور الرقابة اللائقة على تسير
الدستور في ظل العالم الذي تولى الجهة
الدستورية للكلفة برفاقة دستورية القوانين الرقابة
للسيعة على القوانين قبل ان تعرض على المجلس
تتولى مراقبة دستورها . هذا هو الامام
الصحيح والحديث في دساتير العالم .

للك ثاني لا أرى في كارة ما يعرض
او يعرض على المجلس العالي لتفسير الدستور
من اشكالات لا أرى في ما يجب ان اتمناه او
البرصية التي تقدمت بها هذه اللجنة .

علماً أن أشهد أن الخلافات البسيطة أو
الفرع التي تتولها ميمات غير مسؤولة للقول
أن هذا الموضوع غير دستوري او دستوري هذه
ليست كلها بما يجب ان يحال الى المجلس

إستاءة ضمان من المند ، بالبعد الكبير الذي
ينظر هذه القضية ، فهل يجوز مثل هذه
الضمانات أن تتصل وتضمير بشخص واحد
لأن هذه الهيئة شادت ان تفويض صلاحياتها الى
هذا الشخص.

هذه هي بعض الجوانب الخطيرة التي
بنيها تفويض التفويض كما يعلم القانونيون
جيداً هو عملية في متبني التشديد وهي عملية
محفوفة بالخطر ولا يجوز ان يقبل إلا في
الضيق الحدود وحيث تكون هناك تصورات ان
الشرع الذي أدلى به معالي القاري الامان من
ابو نوار في الموضوع هو تندرج غير مقبول .

ما يسأل في موضوع دستورية القانون او
عدمه ليس هل منع الدستور ذلك وما يقال
هل يجوز للدستور ذلك هذا هو الفرق بين
الدستور وبين القوانين الأخرى . هذه النقطة
الاساسية . لذلك فانا نوصدنا الى هذه النتيجة
ان هناك اشكال دستوري حقيقي يعني لدينا
ان نقول : هل ساكنة الطريق الصحيح في
معالجة هذا الاشكال الدستوري أم لا ؟ كيف
يعالج الاشكال الدستوري ؟ هل يعالج
بالمتصود ؟ هل تلك هي جهة في الدنيا أن
تصورت على دستورية القانون وأن نقول بأن
هذا القانون دستوري .

أم ان هناك جهة مخصصة ميمه
عوضها الدستور جميع في هذه النقطة .
والجساسة انها بالاحاطة الى كونها متعلقة
حتى ان قال مجلس النواب او مجلس الاعيان
أن هذا الموضوع دستوري او غير دستوري .
هل شقيقة يكون أكن بشكل قطع بالدستورية

شكراً
دولة الرئيس

العالي لتفسير الدستور . اما ان يكون الخلاف على هذا المستوى من الدستورية والخطورة . وان يكون هذا الخلاف على هذا المستوى من الدعوة في اللجنة القانونية لمجلس الاعيان . فأعتقد أنه جدير بأن يعرض على المجلس العالي لتفسير الدستور .

هذا ليس فيه إزعاج للمجلس العالي لتفسير الدستور إنما فيه إزاء العملية الدستورية وسيادة القانون في هذه المسألة وفيه سد فراغ لما تعاليمه من نقص في مواضع الدستورية .

ليس حياً أن نحل كل الإشكالات إلى المجلس العالي لتفسير الدستور نحن نريد أن نرسخ أسس ثابتة لعملنا الدستوري وسيادة القانون في بلدنا . فكيف يمكن أن نضل ذلك بمجرد إحداء أراء بالصوت في مجلس الاعيان والرباب هناك جهة أخيرة تلك الرأية على الدستورية هي التي يجب أن تنال رأيا . وظلما أن هذه النقطة في الخطورة التي أسلفت وبالشكل الذي شرحت أعتقد أن من الصحيح كل الصحيح أن يحال الموضوع إلى المجلس العالي لتفسير الدستور . أرد أن أكثف إضافة أخيرة قبل أن اكمل حديثي فأقول أنه ليس هناك في الإجراء الذي اقترحه اللجنة القانونية أي مخالفة دستورية .

ما فعله اللجنة القانونية في مجلس الاعيان هي فريدة إنه يطلب بطلان مناقشة القانون المبادر من مجلس الرباب إلى حين يثبت في مشروع القانون المذكور . ولذلك لا يصح القول أو لا يستقيم

القول بأن هناك مخالفة دستورية . أو أننا نتألف في إجراء دستوري فيما يتعلق بصلب عملية عرض القوانين حول المجلسين .

لذلك كله أرجو أن يوافق على إحالة الموضوع إلى المجلس العالي لتفسير الدستور مؤكداً على أنه ليست هناك حاجة عندما نحيل إلى المجلس العالي لتفسير الدستور نقطة ليست هناك حاجة لاستناد مادة دستورية معينة . الدستور كما قال الأستاذ جودت السورول هو كل واحد وينظر بمجموعه ولا نستطيع أن نحول إلى مادة معينة بالنها .

هذا هو جوهر الرأية الدستورية الحقيقية هو أعمال لكل مواد الدستور على المادة الخصومة للمسؤول عنها . وعليه أرجو الموافقة على قرار اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن الحقيقة لدى كثير من الذين يرغبون بالكلام ، منالي التذكير من عبدالحلوف عريجات .

الدكتور عبدالحلوف عريجات : شكراً دولة الرئيس ، أرد إن ألقى على تفتين ، النقطة الأولى على ما تفضل في معالي الأستاذ أحمد الطراونة حديثاً على دقة المعلومات التي تحفظ في سجلات هذا المجلس الكريم . عندما حاول أن يربط بين مشروع نقابة للمعلمين وهذا المشروع من حيث رد هذا للمشروع من قبل مجلس الاعيان إلى مجلس الرباب . وأن السؤال الذي وجهناه إلى مواد الدستور .

دولة رئيس المجلس : نسمع لكلاً

وهذا أنتصت الجميع لسماح فكان الظاهر ، دولة رئيس المجلس : تفضل منالي الأخ الدكتور .

الدكتور عبدالحلوف عريجات :



أكمل دولة الرئيس ، حول مناقشة منالي الأستاذ أحمد الطراونة حول قانون نقابة المعلمين وهذا القانون . وأن القانون ذلك قانون نقابة المعلمين قد حول إلى المجلس العالي على عموم مواد الدستور ، وأن لمراسل التي مر بها تشابه المراسل التي مر بها هذا القانون بين مجلسي الاعيان والرباب . فأقول أن قانون نقابة المعلمين وإنشاء بضم في مجلس الرباب الحكومية طلبت من المجلس العالي لتفسير محمد حول دستورية هذا القانون طبقاً للمادة (١٢٠) من الدستور وهي نظام الخدمة المدنية .

منشئ الاعيان عندما طلب من المجلس العالي مرة أخرى طلب بطلان على المادة ١٢٢ من الدستور فقد تحدثت المراد بالمستور في

الحالين ولم تحول على عموم مواد الدستور .

البنقرة الثانية أن مجلس الاعيان تنقلى مشروع قانون نقابة المعلمين للمرة الأولى وليس للمرة الثانية كما هي في هذه الحالة هذا وجه مقارنة آخر ينظر في قرار المجلس العالي على بعض من الأمرة أعضاء اللجنة القانونية في مجلس الاعيان قد قال أن قرار المجلس العالي هو رفض الدستورية هذا القانون والبيض قال لا هو تشتت في القرار وليس رفضاً له وإنما المقارنة في هذا المجال غير واردة فقط ملاحظة لتطبيق سجلات مجلس الاعيان المؤرخ وأن تكون للبحثين والقرارات تكون دقيقة وليس فيها ملاحظات .

النقطة الثانية وهي موضوع البحث أنا أرى حقيقة أن من حق اللجنة القانونية ومن حق مجلس الاعيان أن يسأل كل هذا السؤال ولا أجد في ذلك خسر إلا الاستيعاب والوصول إلى الحقيقة وإيجاد المجلس العالي وإعطائه التفسير في موضوعات ملاحظة هو موضوع حيوي ويبدل على صحة ولا يدل على حالة ضعف . فليجيب المجلس العالي وليس وليطلي تفسيراً إن كان هناك تشتت في الآراء بين جهة متعلقة بهذا الطلب وقد كان ذلك في اللجنة القانونية وفي اللجنة القانونية للمرة الثانية كان هناك قرار أولي (٢-٤) بره الشرح ولم يحدد هذا القرار بالتحديد لاجتماعاً مرسماً وكان هناك خلافاً بيناً في الآراء كما بينه معالي الأستاذ أبو مصطفى أن هناك خلافاً بين دستوري بين شخصين . قبل لا بد من

١٢٠٤
١٢٠٤
١٢٠٤

انتهى رأي المجلس العالي ولا يجد في ذلك حيز
أن يسأل المجلس العالي وجوب عليه في هذه
المرحلة فلهذه علامة صحة وليست علامة
ضعف وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً العالي ،
سماعة الأستاذ عودة القرعان .

السيد محمد عودة القرعان :



شكراً دولة الرئيس ، سوله كان مجلس
الاعيان قد درس مواد مشروع القانون قبل
إرساله إلى اللجنة القانونية أو لم يكن هناك
كانت أحالة المشروع إلى اللجنة القانونية لإقامة
مجلسية وشفقة مع النظام . وقد اتخذت
اللجنة القانونية قراراً بشأن هذا المشروع .
وقرار ايضاً كان موافقاً للتدابير . ولذا ترى ان
على المجلس ان يتخذ قراراً بشأن ما يتخلقه
بجهة القانونية بالموافقة أو عدمها لذا تأتي في
الصوت على قرار اللجنة حسب الموضوع
وشكراً :

دولة رئيس المجلس : شكراً سماعة
الأستاذ ابو عودة ، فقد لدينا أربعة واغئين
بالكلام ، دولة الأستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً دولة
الرئيس ، أريد ما تفصل به دولة الاخ ابو حماد
أن مجلس الاعيان يتلك الحق في إيداعه ورأه
حول أي تشريع يرض عليه بما في ذلك رأه
في دستوريته أو عدمه . لا خلاف على ذلك
والا عندما تحدثنا سابقاً كنت دقيقاً في كلامي
قلت أن الجهة الرجعية التي تملك حق تفسير
الدستور هي المجلس العالي وتفسير المجلس
العالي يصعب جداً من الدستور وعلى مجلس
الاعيان ومجلس النواب ومجلس الوزراء التقيد
بهذا التفسير . فقرار مجلس الأمة شيء وقرار
التفسير الصادر عن المجلس العالي أمر آخر .
وأريد كذلك ما تفصل فيه دولة الاخ ابو حماد
في أن المجلس يتلك الحق في استعراض مواد
مشروع القانون بدلاً من إعادة مادة قبل إصدار
قراره . وهذا هو فعلاً ما قلت به للجنة
القانونية .

لذا أريد المجلس الكريم ان يستعرض مواد
التشريع المزمع عليها قبل إصدار قراره هذا
حق طبيعي للمجلس والتشريع أصلاً هو عبارة
عن تعديل مادة وإسليمه في قانون الإدارة العامة
وهذا التعديل من ثلاث فقرات ويمكن
استعراضها بسرعة ولكن الأسطة التي كسب
للجنة القانونية إلى المجلس الكريم للموافقة عليها
لحمت علم البرد والأشكال الدستوري الذي
يحم عنه بعضها .

محكمة العدل العليا .

ولو اشكال هل الالة تكون بتمام ام
بأكثر ؟ وفقاً في حينها لفرش جداً وبعض
الأعضاء السادة الاعيان قالوا ان أصدر مجلس
الاعيان رأه بأن يكفي نظام لما هي المهمة ؟
سبيل الاشكال الدستوري ليس قائم وان
الحكومة تقول نحن نؤمن بأن تعديل
الصلاحيات الواردة في القانون تحتاج إلى
قوانين . هذا اول الاشكال حصل دستوري وهو
اشكال ترى أنه جاد .

الشفقة الثانية التي الترت ايضاً حول
تضيق الدستورية هو ان هناك رأي يقول : كل
قانون يعمل بانه .

فكان جوابنا ان القانون الخامس يعمل
كل القوانين على طريقه ، على الرغم مما جاء
بكلها وما جاء بكلها . وكان رأيا أن هذا
القانون هو في حقيقته من قوانين التفسير سيحل
عبارة محل عبارة أخرى وطالما ان للشرع عندما
يتمح سلطة يفوض بالألة التشريعية للقانون
الحاصل الذي يصدر واسمه قانون الالة العامة
أو قانون الدولة أو قانون توزيع الصلاحيات هو
قانون خاص مقدم على غيره . وهذا أهمية
الأسطة التي الترت من قبل الاعيان في مجلس
الاعيان سلطة جديده بحسب الشاغل ويمكن
ذلك متفقاً للسلطة الدستورية بقرار نحن في
صوت على القانون أو رفضه للأعيان التي
رأها الأهمية في الاعيان في حينه .

الشفقة الحقيقة التي نوصيها الحكومة
وكوزارة العدل أولاً : انفق مع الأستاذ طاهر أن

أخيراً سيدي دكر معالي وزير العدل في
اجتماعات اللجنة القانونية ان الحكومة تسمى
أن يصدر قراراً في تفسير الدستور من المجلس
العالي مرة كل اسبوعين أو مرة كل شهر لأن
ذلك يساعد في ترسيخ للممارسة الدستورية
السليمة ووضع الأسس الصحيحة للدولة
الدستورية . التي دولة الرئيس ان نسع رأي
الحكومة عنفة بمعالي وزير العدل حول هذا الأمر
وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي ،
الحقيقة بدني أجيب على تعطين أكبر الخلاف
للدستوري أمام المجلس الكريم عندما قرر رد
للمشروع لوجود شبهة دستورية .

وكان هناك اتجاه في هذا المجلس الكريم
ولدى الأغلبية أن الالة التشريعية للفويض هي
الألظمة بالمعنى الوارد في الدستور سواء كانت
للالة (٢/٥) أو أي نظام آخر . كما هذا هو
بداية الخلاف الدستوري .

لنا كمجموعة نحن نؤمن بالفويض
التشريعي ولذلك قمنا هذا القانون رأي
تفويض تشريعي يجب أن يكون بالألة
التشريعية قلنا .

وذكرنا أمام الأعوان في اللجنة القانونية
أن هذا الموضوع ، الاجتهاد القضائي اسفل
الأيدي به وتعارض إصدار الشفقة توزيع الصلاحيات
الزائدة في القانون : ان يترتب أدلة تشريعية
وذكرنا لهم الاجتهادات التفسيرية واتجاهاتها

لجنة العدل العليا

الدستور عندما يُطلب التفسير لا يُطلب تفسير نص بهيه وإنما أحكام الدستور لأنه وجدته واضحة ويحجب على نفسه .

ثانياً : تبين بأن الخطاب الدستوري خطاب متجدد وأن الدستور ليس عينة مجردة بلهنا وإنما هو يتجدد كل يوم . ولكن أن إكمال الصيغة الدستورية والصيغة الدستورية هي بالإلزام .

دستوراً كما ذكرنا أمام الأخيرة في اللجنة القانونية من الدساتير الوحيدة التي إحدى طريقة لتفسيره جميع بين الهيئة القضائية والهيئة السياسية فيجمع أهل الرأي القانوني وأهل اللائحة السياسية . وما يصدر عنه سيكون حجة إزاء وقدم من هذا الإلزام ما هو لنا والأحكام ويُجده باستمرار .

حقيقة توجد باستمرار أن طرح المسائل على المجلس المالي للتفسير لترسيخ القواعد ولقد التفازي المتجددة في هذا الموضوع :

القضية ليست إيراد المجلس المالي لإطلاعاً دول العالم التي أخذت بنظام الحكم الدستوري عمل المسائل الدستورية عندما بالسنة إلى حوالي أربعة آلاف مسألة دستورية .

ثانياً : إذا أُرنا المجلس المالي يتأخر دستورية ما في شك تقدم الإجهاد الدستوري الأراضي وسيكون مجال غير واضحاً لنا سيما كما ذكرنا . إن الخطاب الدستوري خطاباً يتجدد .

ولللك المسألة التي كان الخلاف بين

المجلس الكبري والأخيرة في مجلس النواب هو الخلاف على دستورية هذا القانون والحسم به ومجلس الاسئلة التي طرحها الاموات في دستورية القانون حقيقة هو السؤال رقم (٣) الذي ورد في الاسئلة .

إذا كان التفويض التشريعي جائز . ونحن كمحكومة نؤمن بأن التفويض التشريعي جائز لأن القانون الذي يعطي صلاحية يستطيع أن يأتي في الفترة الثانية بعد ذلك بإجازة تفويض .

السؤال (٣) هو دستور الخلاف الذي أثير أنه إذا كان التفويض التشريعي جائز في الصلاحيات الادارية . هل يتم ذلك بموجب نظام مستقل وأن أحكام الدستور أو بموجب قانون .

نحن لا نرى خبير في إسالة هذه المسألة والتي هي ذات الأهمية إلى كل الأخيرة سواء في المجلس الكبري أو في المحكمة إلى التفسير لنحسم بهذه المسألة ويمكن ذلك سيقى محل إقرار سواء تم إقرار القانون أو ردم لالها ستكون مكانها ساحة القضاء وإن نصل إلى إجهاد سنتر لانكم كما تعلمون أن القضاء يحكم بالذلة ولا يقبل الدعوى الدستورية ابتداءً . وشكراً سيدي :

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي
الوزير : وفي متكلم واحد أبو هشام ، سيدي أبو هشام .

السيد احمد الطرول : نحن ان القضية واضحة جداً خلاف بين مجلس النواب ومجلس الاعيان . مجلس النواب يقول بدستورية القانون ومجلس الاعيان يقول بعدم دستورية القانون وان هذا يعني ان مجلس الاعيان الكثرة التي صوتت .

للادة (٩٢) من الدستور : مجتمع المجلسان عندما يكون هناك خلاف على الراعي في القوانين . مادة من حيث الموضوع لكن ليس من حيث دستوريها فيجمع المجلسان ، وعندما لا يجوز البحث في المادة يختلف عليها ، وعندما نصل إلى مجلس الامة ويختلف مجلس الاعيان مع مجلس النواب في مجلس الامة ، ما هي النشاط التي اختلفت عليها ؟ هي نشاط دستورية .

هل نملك نحن الطرفين ان نقرر هذه الشاحية الدستورية ؟ كلا . هذه الشاحية تترك في المجلس المالي لتفسير الدستور .

الأعم من تفصيل بكلمته وقال انه لا يوجد في الدستور ما يمنع التفويض ، لا الأصل في الدستور للتعلم ولم يكن الأصل في الدستور للتعلم لا كانت له هذه الاسئلة لان الدستور يعمل مع السلطات ولا يعمل مع مواطنين ولذلك يجب ان يتقدم هذه السلطات بقرى واجيب صريح على ما لم يرد شيء في الدستور ولا يجوز للسلطة ان تفرس هذه الصلاحيات لان الدستور هو الذي يمنع الصلاحيات ولذلك لا يمكن ان نقى له لا يوجد نص ، الأصل في الدستور للتعلم والأصل

في القوانين الاسئلة كما اردت مالي طاهر بك بشكل مختصر اي انه اذا ما ارد نص في الدستور فلا يجوز ان تفرس صلاحية اما القوانين الأصل فيها الاسئلة لان يرد نص على الشئ ، فلما سمعتم لي اصل كل شيء إلا ما ورد عنه نص في قانون التفويض فلا يستطيع ان اعلم وهذا التفويض لكي يسود الدستور على القانون الاخر ممن تكلم وكان لمفوض كلامه هي لو كان نحن في صدد وضع الدستور او تعديل دستور يمكن ان نناقش ، لكن ونحن في مجال تفسير دستور لا يجوز ان نستخدم بأي دستور آخر خلاف الدستور الاردني ولا يجوز ان نقس على بقية الدساتير الا في حالة عدم وضع تعديل للدستور او وضع دستور جديد .

للادة (٩٤) التي استشهد بها هي ان مجلس الوزراء مهيمن على سياسة الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما ورد في الدستور من مع مثلاً : ان كان مجلس الوزراء المسؤول عن كل شؤون الدولة ولكن جاء الدستور واشتتت منه التفريع وجامعت المواد (٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥) حين تكتب يكون التفريع هذا استثناء من صلاحيات مجلس الوزراء للمهيمن على سياسة الدولة لان التفريع من شؤون الدولة ثم القضاء ، استثناء واستاء المجلس القضائي وهذا من شؤون الدولة . ولللك عزيز ، ورأي السلطات على هذا الاساس لكن لا يعني كلمة باستثناء انه يستطيع ان يعطي صلاحيات لغيره . لا يجوز لسلطة عامة استبدت اليها

تدوين مجلس الاعيان

صلاحية ان تفوضها الى من في الدستور ولا
لا يكون هناك قيد على هذه السلطة وهو
التيه الذي اراده الدستور اما فيما يخص مجلس
الصلابة باذ قد قال لنا في قانون نظام
العملين اشترى في اللدة . لا نحن اشترى في
اللدة (٢٢٢) التي تعطى الصلاحية بأن تحول
القانون الى المجلس العالي وليس تفوضاً للامة
(٢٢٢) استندنا الى اللدة (٢٢٢) ان مجلس
الامان جهة من الجهات التي تملك حق طلب
تعديل تفسير الدستور .

اما اللدة (٢٢٢) التي استند عليها
مجلس الوزراء في اول طلب لتفسير اللدة
(١٢٠) لكي يقرر إما المواطنين تشار شؤونهم
بالقوة وليس بقرائن .

دولة رئيس المجلس : معالي ابر
هشام لا يرى أن الأمر واضح والدور في
منافسة كل أحد رأي من الاطراف بدعنا في
منافسة .

السيد احمد الطراونة : والله اذا
افترضنا هذا الافتراض لكن دولتنا اذعنا في
منافسة واستعمرت بنفس الشبه ولم تصورت
على القرائي او صوت على القرائي كان
وضيحت في نتيجة شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي سالم باك .
السيد سالم مساهلة : شكراً دولة
الرئيس : حفظ تعليق سبط على موضوع
الاشكال الدستوري الصحيح له بدأ الاشكال
هذا ان مجلس الامان لا يقره بد مشروع

القانون لعدم توفر الحصة الدستورية لثلث هذا
القانون في حالة الطعن فيه .

وبناء الاشكال وتبرز هذا الاشكال
عندما أمر مجلس النواب على ربه .
للاشكال الدستوري قائم .

لدي مقترح بسيط قبل الدخول في
موضوع التصويت على تقرير اللجنة يعلق
بصياغة السؤال بالرغم من اني واكثر من
اللجنة ومن للقرر لاني شاركت في صياغة هذه
الاسئلة .

هل يجوز احكام الدستور لمجلس الوزراء
الصحيح الدستور ليس فيه نص لمجلس الوزراء
ان يقرر كذا .

الصحيح الذي كان يدور حوله الحديث
الذي كان يجب أن يرد في السؤال ان تقول :

هل يجوز احكام الدستور امصار تشريع
يعطي بوجه الحق مجلس الوزراء ان يقرر اي
من صلاحياته ؟

وكذلك افراد هذه الصلاحيات في السؤال
التي : هل يجوز احكام الدستور امصار تشريع
يعطي بوجه الحق رئيس الوزراء تفويض
صلاحياته .

لأن الدستور لم يبحث في صلاحيات
مجلس الوزراء وامكانات التفويض ولا لرئيس
الوزراء .

بل الحديث يجري أو البحث جميعه
جاري على جلق الصيغة الجاري تشريع وليس حق

مجلس الوزراء مباشرة في التفويض او حق
رئيس الوزراء بالتفويض كما لحديث جاري الآن
وهو في قانون الادارة العامة على حق المجلس
باصدار تشريع للنظر في قانون الادارة العامة
الآن يعطى بوجه الحق لمجلس الوزراء أو لرئيس
الوزراء . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاخ
معالي للقرر .

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس اما
اعتقد ان مقدمة الاسئلة تتضمن شيئاً ان
الطلب ينصب على التشريع ، لان الكلام عن
القانون للمدل لقانون الادارة العامة ولذلك لا
اعتقد في وجود اشكالية جديدة تعضيها الى
الاشكالية الأخرى .

دولة رئيس المجلس : دولة الاسئلة زيد
الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي
الرئيس ، لود أن أني على اقتراح معالي الاخ
الاستاذ سالم مساهلة واعتقد ان الصياغة التي
اقتريتها ادق وتعهد جامعة الاشكال الدستوري
التي كانت منه نتيجة القانونية وبالنسبة لمجلس
وأفضل بكثير ان يكون السؤال هل يجوز احكام
الدستور امصار تشريع يعطي مجلس الوزراء
الحق أن يقرر ونفس الشيء بالقوة الثانية
اعتقد ان هذا سهل عمل المجلس العالي ويكون
البيروال مسند ودقيق اكثر من الصياغة الحالية
وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، مل يرى

المجلس الكريم انه عندما يجري التصويت على
إحالة الموضوع الى المجلس العالي إنه يستعرض
الاسئلة سؤالاً سؤالاً ورو ما هو الأفضل وما
هو الأكثر صحة . دولة ابو عباد .

دولة السيد معمر بدران : كان دلوكم
فرغم ان المجلس وافق على الجدا وبهذه لمدل في
مراد في القرول يعني لا . كان في الاقتراح له تناق
لرأد مع التشريع ورو ما هي الرأد الحالية
للدستور .

مدا يسمى هذا القانون قانون كذا في
في القانون الاساسي تقول هل هذا مراقف
للدستور تقول موافقين على اللدة الأولى . اللدة
الثانية تشرف صحيح مخالفة للدستور . لأن
ما قرأنا لرأد . يعني اذا افترضنا ان على الرأد
وصار في تفتية تفتي الرأد ما في مانع .

دولة رئيس المجلس : دولة ابو عباد ،
مجلس الامان في المرة الأولى اعترض الرأد
مادة مائة .

دولة السيد معمر بدران : دولة الرئيس
مجلس الامان في المرة الاولى اصاب المجلس
كله لم يستعرضها مادة مائة فترك مركزه عن
قول معالي المقرر اذا سمحت ومعالي المقرر
سمحي . قال لم يستعرضها مادة مائة لانه مادة
واحدة لم يستعرضها مادة مائة كذا قررة
يعني لم يستعرضها لم تعرف ما هو مضمون
القانون .

دولة رئيس المجلس : ما هو الآن نحن
انما مبدأ . هل المجلس الكريم يوافق توصية

دولة رئيس المجلس

الجنة القانونية بأحالة هذا الموضوع في ضوء
كل نقاش وجبت الذي جرى

دولة السيد مضر بدران : بتا لا لائق

دولة رئيس المجلس : طيب إذا أبدأنا
الآن توصية من اللجنة معالي الأستاذ ذوقان
الهنداري .

السيد ذوقان الهنداري : بني نقطة
النظام التي حاول دولة المين الأستاذ مضر
بدران بوضعها واضحة دولة الرئيس في اقتراح
من اللجنة القانونية بأن يحال الموضوع وبسته إلى
المجلس العالي لتفسير الدستور .

الآن هناك اقتراح من أحد الامان من
دولة الأستاذ مضر بدران بأن قرأ مشروع
القانون مادة مائة هذا الاقتراح هو الأبعد هو
الجيد . الاقتراح الأصلي هو اقتراح اللجنة
القانونية وتني عليه أنا تبيت عليه . الأصل أن
يطرح الاقتراح الأبعد فإذا لم يوافق عليه يصوت
على قرار للجنة القانونية هذا النظام هوك دولة
الرئيس شكرًا .

دولة رئيس المجلس : الآن في توصية
الجنة وفي اقتراح من دولة ابو عداد بأنه
بمارض إلى إحالة هذا الموضوع إلى المجلس
العالي لتفسير الدستور . من يوافق على اقتراح
دولة ابو عداد ؟

دولة السيد مضر بدران : أنا لفرئيسي
الذي ذكره معالي ذوقان بك ان تقرأ للواد .
دولة رئيس المجلس : من يوافق على
اقتراح دولة ابو عداد ؟

السيد الامين العام : (٨ من ٣٣) .

دولة رئيس المجلس : (٨ من ٣٣) لم
ينز هذا الاقتراح . اذا لدينا الآن توصية من
الجنة القانونية بأحالة هذا الموضوع إلى المجلس
العالي لتفسير الدستور . معادة الدكتور كمال
الشاعر ، التوصية واضحة أصبحت .

الدكتور كمال الشاعر :



سبدي الرئيس واضح الموضوع لكن
هناك اقتراح من قبل معالي الأستاذ سالم
مساعدة وتني عليه .

دولة رئيس المجلس : قضية صياغة
الاسئلة مستوعد اليها

الدكتور كمال الشاعر : بعد التصويت
الآن ام قل ؟

دولة رئيس المجلس : سمعد اليها سؤالا
سؤالا ، يعني مبدأ الاحالة إلى المجلس العالي
هذا قرار . ثم تأتي إلى الاسئلة ما يراد المجلس .

الدكتور كمال الشاعر : فليكن يا
سبدي ، أرجو اعطائي الكلام مباشرة بعد
التصويت .

دولة رئيس المجلس : طيب يا سبدي اذا
هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة
بأحالة الموضوع إلى المجلس العالي لتفسير
الدستور . من يوافق يرفع يده ؟

السيد الامين العام : (٢٥ من ٣٣) .

دولة رئيس المجلس : (٢٥ من ٣٣) أي
تصاوية لم يصوتوا فقط . الآن تأتي إلى هذه
الاقتراحات المتعلقة بصياغة الاسئلة والطلب
نفسه ، ونعطي الأستاذ سالم مساعدة الكلام .

السيد سالم مساعدة : سبدي السؤال
الأول يصير على الوجه التالي هل غير احكام
الدستور اصدار لتسريع يعطي مجلس الوزراء
الحق أن يقرض أي من صلاحياته الادارية إلى
رئيسه أو بعض أعضائه ؟

هذا السؤال الأول .

دولة رئيس المجلس : معادة الدكتور
كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : السؤال الأول
والثاني يأتي بعده السؤال الثالث الذي يقول
وقد اذا كان التفويض في الأمور للشارع اليها
اعلام جازاً فهل يتم ذلك بموجب قانون أو
يجوزع نظام صادر بالأستاذ إلى احكام
الدستور حتى ولو كانت هذه الصلاحيات
أعطيت بموجب قانون .

ولذلك الحقيقة نحصل حساب الاسئلة
السؤال الثالث ينحرف إلى السؤال الأول والثاني
ولذلك لا يرى أن هذا التعديل ضروري لأن
الصياغة ممكنة تماماً ولذلك لا يرى ضرورة له
وشكرًا .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ
ذوقان الهنداري .

السيد ذوقان الهنداري : أريد مساعدة
المين الدكتور كمال الشاعر للسبب التالي أنه
مجلس الوزراء ليس هو صاحب الصلاحية في
اصدار التشريع لتسريع ير براسل مخالفة هو
صاحب الصلاحية في بعض التشريعات
الأنظمة ، لكن لغرض على أنه قانون الذي
يذه يصدر بموجب هذا ليس مجلس الوزراء هو
صاحب الصلاحية في اصدار هذا التشريع اذا
كان قانوناً في مراحله الدستورية النهائية فما
ذهب إليه الأستاذ الدكتور كمال الشاعر هو
المصنوع . في فترة (٣) أنه اذا صدرته مجلس
الوزراء الحق في التفويض هل يصدر هذا
بموجب قانون أم نظام . يعني الاسئلة معافاة
بشكل كلي ومفيد ونعم وشكرًا .

دولة رئيس المجلس : شكرًا ، دولة
الأستاذ زيد الرافعي .

دولة السيد زيد الرافعي : شكرًا سبدي
الرئيس رجو للمادة ذكره للاماعات يا سبدي
السؤال الثالث لا ينبغي ما اقترحه معالي الاخ
ابو محمد سالم مساعدة .

الاقتراح كما فهمت السؤال الأول : هل

تذكر: جدول الأعمال

يجز احكام الدستور اصدار تشريع يعطي مجلس الوزراء .

والثاني ولا يفسرها بحسب .

وقد قرأنا الاسئلة بالتالي وتزوي نصل الى هذه النتيجة حتماً .

وامد نسال : هل يجوز احكام الدستور مجلس الوزراء ان يافض اي من صلاحياته الادارية الى رئيسه او بعض اعضائه .

لتأني : هل يجوز احكام الدستور لرئيس الوزراء تفويض اي من صلاحياته الادارية الى نائبه او اي وزير آخر ؟ ثم تأتي الى (٣) .
لتأني : ولماذا اذا كان التفويض في الامور للشار إليها اعلام تعطى على الاول والثاني جائزاً فهل يتم هذا التفويض بموجب قانون ام بموجب نظام صادر بالاستناد الى احكام الدستور حتى ولو كانت هذه الصلاحيات قد انيطت بموجب قانون والثاني لا توجد اي إشكالية على وجه الاطلاق والاسئلة مصافة بحسبة لا تدع مجالاً لأي لبس او غموض .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي سالم بك مساعده .

السيد سالم مساعده : يا سيدي نحن الآن بصدد اصدار تشريع للتعريف المرفوح الآن هو قانون فهل يجوز احكام الدستور اصدار مثل هذا القانون الذي يعطي مجلس الوزراء او يعطي لمجلس الوزراء ان يافض صلاحياته .

فمن الآن بصدد بحث تشريع وليس في بحث صلاحيه . مجلس الوزراء او رئيس الوزراء ولذلك النص المقترح مع اختلاف من اللجنة ومن مقررهما . لأنني شاعمت في هذه

الوزراء .
بصدر التشريع نقول اصدار تشريع . وبالمعنى اذا كان التشريع نظام هذا من حق مجلس الوزراء وتشريع تعني إما قانون وإما نظام . والثاني نقول هل يجوز احكام الدستور اصدار تشريع يعطي الحق لمجلس الوزراء .

نتكلم عن مسدودة التشريع ان كان قانون أو نظام . هل اصدار قانون او نظام تشريع يعطي الحق لمجلس الوزراء تفويض بعض من صلاحياته هل هذا مسدود ام لا ؟

لتأني : هل يجوز احكام الدستور اصدار تشريع يعطي الحق لرئيس الوزراء . لا نقول له رئيس الوزراء بصدد التشريع وانما نقول مجلس الوزراء . هل يجوز احكام الدستور اصدار تشريع يعطي الحق لرئيس الوزراء .

لتأني : يعني نستقيم تماماً مع التعديل المقترح على السؤال الاول والثاني اذا كان التفويض جاز فهل التشريع الذي بصدد يكون قانون ام نظام ؟

والثاني تصبح الاسئلة اوضح فيها وتسلسل الاسئلة بالتالي يفسر السؤال الاول والثاني بالتعديل بشكل واضح وصريح . وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي المقرر .

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس في الواقع ان البند الثالث يعطي البندين الاول

الصياغة نقول اننا شاعرت ان نخرج من قول خطأ إلا انه في نفس في الصياغة تستدعي اتقياها الآن أو تقاهاها الآن يا نقيب السؤال على إمكانية اصدار التشريع يتضمن كذا وكذا وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي ، مدالي الأستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : شكراً دولة الرئيس ، انا اعتقد ان الاسئلة الثلاثة الاولى مصورة بطريقة متوازنة وجيدة وكذا الفرض المطلوب من تسالول الأستاذ سالم مساعده او محاولة تعديله للنص ، ما يترجمه من محاولة التعديل متضمنة جداً في البند (٣) في السؤال (٣) وعلمه الاسئلة كلها تأخذ بعضها برأب بعض وهي جميعها متصلة اصلاً حسيماً ولا داعي لأي اضافة جديدة وارجو ان تم التصويت على ما تم الاتفاق عليه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الأستاذ مبرور بدران .

دولة السيد مبرور بدران : شكراً دولة الرئيس اننا مع انه عند هذا القرار ولكن من اجل ان تكون الصياغة دقيقة امام المجلس العالي نحن نبحث مشروع قانون ، امامنا نعبر على مشروع قانون فيها : يسمى هذا القانون قانون تعديل ، بلقي لنادة مجلس الوزراء ، هذا هو الاشكال ، ورئيس الاشكال انه لو اردنا ان نخرج انه هل يجوز مجلس الوزراء ان يعطي صلاحياته الى ثلاث وثلاثين ، لم نخرج لهذا هذا الموضوع على مجلس الامانة

الوضع مطروح بوضعه تشريع . لذلك هل يجوز احكام الدستور اصدار مثل هذا التشريع الذي يعطي كذا وكذا ، فقط كلمة تشريع لأنه امامنا تشريع ، نحن لم نحدد مثلاً بقانون من فروع احكام الدستور لها صلاحيه ان تعطي مجلس الوزراء يعطي صلاحياته الى رئيسه او اعضائه او رئيس الوزراء يعطي صلاحياته الى نائبه او وزير هذا الكلام ورد في تشريع . فذلك يجب ان يعطى هل يجوز احكام الدستور اصدار مثل هذا التشريع ؟ والفسر التشريع هذا في المادة ١٤ ، ١٣ ، ١٢ . اما عنوان هل يجوز احكام الدستور ان تعطي صلاحيه او التشريع على بعضها الصلاحيه ام لا ، انت تحكي في تشريع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : نقطة نظام ، مدالي الأستاذ عبدالمطيف عريات .

الدكتور عبدالمطيف عريات : شكراً دولة الرئيس ، اعتقد ان هناك اقراح للجنة وهو مقدم بربع اسئلة وهناك اقراح مدالي الأستاذ سالم مساعده وقد نفي عليه نقطة الطعن ان النقاش استوفى كل شروط الاقتراح التصويت على الابد وهو اقراح الأستاذ سالم . لم تسبب اللجنة القانونية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الخلقه فقط نوضح الامر للمجلس الكريم اعزائنا بحذر في الفترة (٣) ان فيها نصية القانون ونصية النظام اللقي للتسليم ، هل تعطي اي نص في البند (١) و (٢) دولة ابو سمير .

دولة رئيس المجلس

دولة السيد زيد الراعي : شكراً سيدي الرئيس ، تعليق امير لإيضاح الأمر ، اذا قرر المجلس ترحيبه سيؤجل الى المجلس التالي هل يجوز احكام الدستور لجلس الوزراء ان يقر . قد صحت المجلس العالي لتفسير الدستور كله ولا يجد اي مادة تجيز لجلس الوزراء ان يقرض والمجلس جواره سيكون لا ، لا يجوز احكام الدستور لجلس الوزراء ان يقرض اذا كان السؤال هل يجوز احكام الدستور إصدار تشريع يعطي مجلس الوزراء الحق في التفضيض قد يجد المجلس العالي مواد دستورية يمكن ان يقرها لان الجواب يكون نعم هناك مواد دستورية تعطي هذا الحق ، ومن هنا سيدي تأتي أهمية صياغة السؤال ل احكام الدستور لا يجوز لجلس الوزراء ان يقرض ، الاشكال الدستوري هو حزل تفسير المواد المطلقة فهل يجوز احكام الدستور إصدار تشريع يعطي مجلس الوزراء الحق في التفضيض ، والسؤال الثالث يأتي اذا كان هذا التفضيض جازل تشريعاً فهل التشريع يكون يفتقر الى نظام ؟ وبالنسبة سيدي أرجو ان تكون الامور واضحة واؤيد ان يقرر المجلس التكرم على الصلح المقترح أولاً . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي زيد المذل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي الحقيقة الشفافة التي التزمنا بها ابو محمد والتي جعلها دولة الرضا الحقيقة هو السؤال هذا ، هل يجوز احكام الدستور إصدار تشريع ؟ اذا بقي

السؤال الاول والثاني مجرد فاجواب لا ، ان الدستور لا يعطي تفويضاً دستورياً الا يصر هذا جواب المجلس العالي سيكون ، نحن نبحث هل يجوز احكام الدستور ان تفوض بالتشريع سواء كانت قوانين ام أنظمة رئيس الوزراء او مجلس الوزراء او مجلس متخصص .

السؤال رقم (٣) الحقيقة لا يمكن لان الوصول الى رقم (٣) قد يحسم الامر رقم (١) ، (٢) نحن نرى كمحكمة ان ادعاء الفقرة التي اقترحها معالي سالم بك تعطي المسألة جميعها وهو السؤال الوثقي الذي اثر فلذا اجيز بالتشريع تأتي الى سؤال (٣) هل يمكن الاطالة القانونية ام يمكن نظام لذلك شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام اسرح الامر واضح لتفضل .

السيد احمد الطراونة : انا عضو في اللجنة القانونية ولكن لم اشترك في صياغة هذا ، انا اريد اقتراح سالم بك كل الفايده وما اردوه معشر باننا وما اردوه معالي وزير العدل ، الحقيقة لثابت عندما تأملنا بالاول لا نعرض للقانون وسجل البحث هو القانون ، فلذلك أرجو ان نستجيب لافراح سالم بك بوضع حل يجوز احكام الدستور وضع تشريع كالتة تشريع ولا تعبير .

دولة رئيس المجلس : اذا سار الامر واضح ، دولة الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : شكراً سيدي ، يا سيدي مؤدعي الاقتراح والهدف المقصود به

مطلق عليه احاطة كاملة (يجوز تشريع على السؤال الاول والثاني لا يخير ولا يدل في الضمومات شيئاً . ولذلك اذا من الذين اشتركوا في صياغة هذه الاسئلة لا مانع لدي من تبني الصديقين يا سيدي .

دولة رئيس المجلس : اذا هل يوافق المجلس التكرم على اقتراح معالي الاستاذ سالم مساعدة ؟

شكراً لكم جميعاً .

اذا السؤال الاول والثاني تضاف اليهم (اصدر تشريع) والفقرة الثالثة تبقى كما هي في ضوء ذلك ، وايضاً اذا هل يوافق المجلس التكرم على هذه التوصيات الاربعة بعد الصلح الذي اقروا المجلس ؟

وشكراً لكم جميعاً .

• حله في نص الاسئلة التي قرر المجلس الطلب فيها الى المجلس العالي لتفسير الدستور إصدار قراره حول ما اثر من وجود اشكالية دستورية من معينا بشأن مشروع القانون للملح للثلاثين الايام لمدة لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

للمملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم ٣٠٧/٢/١٥/٣

التاريخ ١٩٩٤/١/٢٨

دولة رئيس المجلس العالي لتفسير الدستور أرجو العلم بان مجلس الاعيان نظري في

وصلاً باحكام المادة (١٢٢) من الدستور فقد قرر مجلس الاعيان في جلسته الختامية عشرة من الدورة العادية الثانية للشفقة بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٤ الطلب الى المجلس العالي لتفسير الدستور إصدار قراره حول هذا الأمر على ضوء الاسئلة التالية :-

١ - هل يجوز احكام الدستور إصدار تشريع يعطي مجلس الوزراء الحق أن يقرض أم من صلاحياته الادارية الى رئيسه أو بعض اعضاء .

٢ - هل يجوز احكام الدستور إصدار تشريع يعطي رئيس الوزراء أن يقرض أم من صلاحياته الادارية الى نائبه او أي وزير آخر .

٣ - وبما اذا كان التفويض في الأمور المشار اليها اعلاه جازلاً فهل يتم ذلك بموجب قانون ام بموجب نظام صادر بالاستعداد الى احكام الدستور ، حتى ولو كانت هذه الصلاحيات قد اطلقت بموجب قانون .

٤ - هل يجوز احكام الدستور إصدار قانون أو نظام يعطي لنائب رئيس الوزراء حق ممارسة صلاحيات رئيس الوزراء في حال غياب عن البلاد .

راجياً دوراكم اعلامي بالقرار الذي

تدوين
محضر الجلسة

قوانين اللجنة التشريعية	قوانين مجلس النواب	اللائحة كما وردت في مشروع القانون
١ - ٢ مرفقة كما وردت من مجلس النواب .	١ - ٢ مرفقة كما وردت في المرجع	١ - ٢ مجلس النواب (١) من القانون الاسمي على الوجه التالي :- اولا : يقدّم مجلس رئاسة وزبارة) قراره في القانون (١) من (الاصطفاء فيها جازاوا رطل لحاشية ومجلس) ثانيا : يقدّم مجلس لحاشية ومجلس) قراره في القانون (١) من (الاصطفاء فيها جازاوا رطل والمجلس ومجلس) ب - يحسب رتب القانون الفرع التشريعي الذي يصدق القانون توزيع الحكم على القانون على لاسي مجلس مدد لهم عدلت في رتبة الشؤون الاخرى وتقدم حسابات الفرع على لاسي ومجلس شرط ان لا يقدّم رتب القانون الذي يضمّن في رتبة الاخر .

قوانين اللجنة التشريعية	قوانين مجلس النواب	اللائحة كما وردت في مشروع القانون
١ - ٢ مرفقة كما وردت من مجلس النواب .	١ - ٢ مرفقة كما وردت في المرجع	١ - ٢ مجلس النواب (١) من القانون الاسمي على الوجه التالي :- اولا : يقدّم مجلس رئاسة وزبارة) قراره في القانون (١) من (الاصطفاء فيها جازاوا رطل لحاشية ومجلس) ثانيا : يقدّم مجلس لحاشية ومجلس) قراره في القانون (١) من (الاصطفاء فيها جازاوا رطل والمجلس ومجلس) ب - يحسب رتب القانون الفرع التشريعي الذي يصدق القانون توزيع الحكم على القانون على لاسي مجلس مدد لهم عدلت في رتبة الشؤون الاخرى وتقدم حسابات الفرع على لاسي ومجلس شرط ان لا يقدّم رتب القانون الذي يضمّن في رتبة الاخر .

١٩٩٤/١/١٤

هل يوافق المجلس الكريم على توصية
الجنة القانونية ؟
شكراً لكم .

السيد المقرو : مشروع القانون المعدل
لقانون القواعد المدني .

فولة رئيس المجلس : وكذلك قانون
القواعد المدني ، هل يوافق المجلس الكريم عليه ؟
شكراً لكم .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم م ق/٢٧/٢٤

التاريخ ١٩٩٥/١/٢٦

سيادة رئيس الوزراء الأرفع

اشارة إلى كتابكم رقم م ق/١٣١١٣ تاريخ ١٩٩٤/١/٢٢ .

قر مجلس الاعيان في جلسته الخاصة
عشرة من الدورة العادية الثانية للشفقة بتاريخ
١٩٩٥/١/٢٤ الموافقة على مشروع القانون
للمعدل لقانون القواعد العسكري لسنة ١٩٩٤

كما ورد من مجلس النواب .

وقد سبق مجلس النواب ان قرر الموافقة
عليه في جلسته السابعة عشرة من الدورة
العادية الثانية بتاريخ ١٩٩٥/١/١١ بالصيغة
التي ورد بها من الحكومة .

أبحث لسيادتك حمس نسخ من القانون
المذكور ، رجاء التفضل بإرقام المراسيم
المتوفرة عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحرام ،،،

احمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥
لقانون معدل لقانون القواعد العسكري

للاذ ١ - يسمى هذا القانون (قانون
معدل لقانون القواعد العسكري لسنة ١٩٩٥)
ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ للشار
اليه فيما يلي ، القانون الأصلي وما طرأ عليه من
تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ
١٩٩٤/١/٢١ .

للاذ ٢ - تعديل للاذ (٩) من القانون
الأصلي على التالي :-

أولاً : إلغاء عبارة (على ارضية
وتمانين) الواردة في الفقرة (٢) منها
والاستعاضة عنها بعبارة (على للاحماية وستين)
ثانياً : إلغاء عبارة (على للاحماية وستين)
الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها
بعبارة (على مانين وثمانين) .

امين عام مجلس الأمانة رئيس مجلس الاعيان

لغير عطيات

احمد اللوزي

و هذا هو نص مشروع القانون المعدل
لقانون القواعد المدني لسنة ١٩٩٤ كما أقر
المجلس وكما سيرسل الحكومة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم م ق/٢٧/٢٤

التاريخ ١٩٩٥/١/٢٦

سيادة رئيس الوزراء الأرفع

اشارة إلى كتابكم رقم م ق/١٣١١٥ تاريخ ١٩٩٤/١/٢٢/٨ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الخاصة
عشرة من الدورة العادية الثانية للشفقة بتاريخ
١٩٩٥/١/٢٤ الموافقة على مشروع القانون
للمعدل لقانون القواعد المدني لسنة ١٩٩٤ كما
ورد من مجلس النواب مديلاً .

وقد سبق مجلس النواب أن قرر الموافقة
عليه في جلسته السابعة عشرة من الدورة
العادية الثانية للشفقة بتاريخ ١٩٩٥/١/١١
كما ورد بها من الحكومة بالشكل المعدل
للمذكور .

أبحث لسيادتك حمس نسخ من القانون
المذكور والصيغة النهائية ، رجاء التفضل بإرقام
المراسيم المتوفرة عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحرام ،،،

احمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

لقانون معدل لقانون القواعد المدني

للاذ ١ - يسمى هذا القانون (قانون
معدل لقانون القواعد المدني لسنة ١٩٩٥)
ويقرأ مع القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٩ للشار
اليه فيما يلي ، القانون الأصلي وما طرأ عليه من
تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من
١٩٩٤/١/٢١ .

للاذ ٢ - تعديل لالذ (٣) من الفقرة
(ط) من لالذ (٥) من القانون الأصلي وإلغاء
عبارة (على ارضية وتمانين) الواردة فيه
والاستعاضة عنها بعبارة (على للاحماية وستين)

للاذ ٣ - تعديل لالذ (١٨) من القانون
الأصلي على الوجه التالي :-

أولاً : إلغاء عبارة (٤٨-١) الواردة في
البند (٢) من الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها
بعبارة (٣٦-١) .

ثانياً : إلغاء عبارة (على ارضية
وتمانين) الواردة في الفقرة (٥) منها
والاستعاضة عنها بعبارة (على للاحماية وستين)

للاذ ٤ - تعديل لالذ (١٩) من القانون
الأصلي وإلغاء عبارة (على ارضية وتمانين)
الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (على
للاحماية وستين) .

بلو عطيات

امين عام مجلس الأمانة رئيس مجلس الاعيان

السيد الامين العام بالوكالة : رئيس مجلس الاعيان

٣ - قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ

١٩٩٥/١/٢٦ بشأن .

تحت إشراف السيد

١ - مشروع القانون المعدل لقانون
م عهد الادارة لسنة ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : تفضل السيد
المقرر .

السيد المقرر :

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان
بتاريخ ١٩٩٥/١/٢١ برئاسة دولة رئيس
المجلس الاساذ احمد الوزبي وبحضور مقر
اللجنة معالي السيد جودت السبول واصحاب
الدولة والمالي والسادة الاعضاء السادة :

زيد الرضاوي ، احمد الطراونة ، سالم
مساعدة ، طاهر حكمت ، الدكتور عبد
اللطيف عريجات ، محمد عودة القزعا ، نادر
رشيد ، الدكتور كمال الشاعر ، السيدة نائلة
الرشيدان .

كما حضر الاجتماع من الاعيان
اصحاب المعالي والسادة الاعضاء السادة :

عبدالله صالح ، من ابو تولى ، احمد
الغزالة ، حسان المصاينة .

وظلك للنظر في مشروع القانون المعدل
لقانون عهد الادارة لسنة ١٩٩٤ اطفال الى
اللجنة من مجلس الاعيان لترأسه واصحاب
الترسية لمساندة بهائه .

وبعد المناقشة والتداول في مشروع
القانون المذكور قررت اللجنة القانونية عليه
كما ورد من مجلس النواب .

واللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها هذا .

وجدير بالذكر ان التمدل منصب على
ان رئاسة المجلس أصبحت لمالي وزير التنمية
الادارية بدلاً من عطوفة رئيس ديوان الخدمة
للبلدية .

دولة رئيس المجلس : هل يعني المجلس
الكريم معالي المقرر من ثلاثة ؟

شكراً لكم . والان تأتي الى الترمسية .

هل يوافق المجلس الكريم على توصية
اللجنة كما جاء من النواب ؟

شكراً لكم .

معالي الدكتور سعيد التل .

الدكتور سعيد التل :



الدكتور عبد اللطيف عريجات وانا

الحقيقة بالنسبة للتمدل للجامعات و في الاردن
الآن غيبين جامعات رسمية والمالي يمثل من

الجامعة الاردنية يمثل من جامعة اليرموك مع
جامعة آل البيت سته ، الحقيقة حصر التمدل
في الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك في نوع من
الانظمة للجامعات الأخرى لها الحق ان يكون
يمثلان من الجامعات الاردنية .

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : سيني الحكومت
تقدمت بهذا المشروع فقط للاستجماع مع نظام
تنظيم وارتباط الدوائر على اثر تشكيل وزارة
التنمية الادارية عدل على نظام تنظيم وزارات
الدوائر وربط عهد الادارة وزير التنمية الادارية
استجماعاً مع النظام الذي صدر بموجب ثلاثة
(١٩٤٥) من الدستور فتم هذا للمشروع وعكس
ذلك ميثاق التصور لأي تعديل كما كانت
سابقاً ، النقطه المثارة من الدكتور سعيد وزيد
به معالي الدكتور عبد اللطيف التمدل في
مجلس ادارة العهد واضح انه تامل فطاعي .
فليست الشكرا ظلم لأي جامعة أخرى سواء
كان خمس جامعات او ست جامعات هي
غارة عن عمليات تجميل لان دور العهد هو
عمل تمويدي وتطويع لادارة العامة بل ان يتم
الموافقة على المشروع كما قدم من الحكومة
لنسجم هذا المشروع مع نظام تنظيم الدوائر
والوزارات الذي تم تعديله . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي

الوزير الاساذ كمال الشاعر نقطة نظام . لقد
جرى التصويت على القانون ، ورحبوا بالتمتع
ذلك معالي المقرر . حصل التصويت :

الحقيقة للاضافة التي كتبت يدي أيديها
هي نفس للاضافة التي أبدأها معالي الدكتور
سعيد واني عليها معالي الدكتور عبد اللطيف .
بحال معالي وزير العدل الاساذ هشام بك
أن عدداً أتبأ على ذكر ميثاق الجامعات مثل بقية
تأتي على ذكرهم كتطاعات مثل بقية
التطاعات . فها يمثل من الجامعة الاردنية ،
مثل من جامعة اليرموك . في الواقع هذا سبه
أنه هذا القانون عدداً وضع سنة ١٩٨٥ قانون
الادارة العامة لم يكن في الاردن جامعات
رسمية سوى طوق الجامعتين . بعد ذلك
أسست جامعات أخرى جامعة العلوم
والفكرولوجيا ، جامعة مؤتة جامعة آل البيت
وجامعات رسمية أخرى .

تلقينق الموضوع أصبح ليس فقط في
هذا القانون إنما في تشريعات أخرى عدداً
بحصر الأمر وتضمن التمدل على الجامعة
الاردنية في اكر الاعيان وعلى جامعة اليرموك
بالإضافة الى الجامعة الاردنية في أحيان أخرى ،
أصبحت الآن تفر حسمية الجامعات الرسمية
الأخرى وملا واقعاً ومعرض عند الجميع .

دولة رئيس المجلس

القول ان هذا يتسجم هذا التعديل ،
الحكومة تقدمت به ليتسجم مع نظام تنظيم
الوزارات هذا صحيح لكن ايضاً كون الوزارة
جديدة ومالي وزير التنمية الادارية جديد
فيمكن ان يأتد كل الموضوع بين الاحبار
وبعد النظر في كل القانون عندئذ ياتي القانون
بشكل كامل وبشكل يعطي جميع وجهات
النظر .

الحقيقة بقاء التعديل مقصور ومقتصر
على الجامعة الاردنية وعلى جامعة اليرموك بئر
حساسية الجامعات الرسمية الاردنية الاخرى ،
فأما حتى كان عددي الاقتراع على واحد من
احدى الجامعات الرسمية يختاره مجلس التعليم
العالي . لكن ما زال الاقتراع قدم بمقتضى اثنين
فيمكن ذلك اما ببقاء هذا الصيغة الحقيقية بظل
فيه عائل وعليه من حيث الجوهر والتسمية التي
ساقفة في الجامعات وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي
الاستاذ احمد العقابله .

السيد احمد العقابله : ليد كل ما ورد
حول ضرورة أن يكون التعديل ليس بالاسم
الجامعة الاردنية واليرموك ولما ان يكون هناك
مفصلان عن الجامعات الاردنية وأن يتم ذلك
بالتصوير وأضيف الى ما ذكره السيد احمد
امين عام وزارة التنمية الادارية لعضوية مجلس
ادارة المعهد . فقد لا يستمر معالي وزير التنمية
بعض الجامعات لسبب أو لآخر فليقل زوجهات
نظر الوزارة وأنها بالنسبة للوزارة التي هي
موضوع البحث لأعضاء المجلس وواكب في

الاول لمن في صميم الفقرة (٨) من لائحة
(٨) للمروضة للتعليم واسمائها بشيء جديد ،
فحين لم نخرج عن الفقرة (٨) من لائحة (٨) من

القانون وهو موضوع البحث ولم يقل للشروع
فقط نحن مستصون برئاسة المجلس ، لائحة (٨)
الفقرة (٨) هي المروضة للتعليم ولها نحن
نعمل من خلال هذا النص وكل وضوح .

أولاً - أريد ما ذكره معالي الاستاذ
سيد لان الجامعات الاردنية كانت جامعات
والآن ستة جامعات حكومية فتقول ثلثين عن
الجامعات الاردنية وهذا ورد في حلتي في
اللجنة القانونية .

ثانياً - ان يكون امين عام وزارة التنمية
الادارية التي رأس وزيرها المجلس ان يكون عاماً
عن مجلس الادارة ، وهذا ما ذكره ايضاً معالي
الاستاذ العقابله وقد ذكرت ذلك في اللجنة
القانونية واضيف الى ذلك ان مثل الاتحاد العام
لنقابات العمال وقد استغرقت للعينين في المعهد
وقالوا لا ندرب عاملاً واحداً من اتحاد النقابات
والعمال ولما اتجرع بدلي مثل من اتحاد العام
لنقابات العمال مثل عن نقابات المهنة سماً
وراء تطوير النقابات المهنية بها النقابات
وجهت قانون استخدام للمهنة وإسماها للمهنة المدنية
بها تلك النقابات بموجب قوانين ، اقترح ايضاً
احضار امين عام وزارة العدل وهي وزارة مدنية
بالتصوير والتحديث في الاداري .

دولة رئيس المجلس : معالي للفر .

السيد المقرر : شكراً وزير الرئيس ، ان
يهر علي حبيب معالي الأخ الصديق الدكتور
عبدالله عريات لكن معالي قال علي قلت
له تسطيع ان تقول ان المجلس ما تشاء وما قد
قال واعمال حل صافرت له سناً ، هل ان الذي
يعمل الحق في الكلام او يتبع هذا الحق ، هل
انا الذي اخرج الامر للتصويت ام ان عام
الوزارة المجلس هو الذي يعطي وهو الذي
يحبب فاما يجرع علي ان يجب معالي .

دولة رئيس المجلس : معالي الأخ ليس
هناك مشكلة ، معالي الاستاذ الدكتور

دولة رئيس المجلس : معالي الأخ ليس
هناك مشكلة ، معالي الاستاذ الدكتور

عبدلطيف عريات .

الذكور عبدلطيف عريات : النظام الداخلي قد حدد ذلك في تمام التقاد أي لجنة يكون هناك موافقة أو عدم موافقة من أعضاء اللجنة ، من يخالف له أن يقدم ورقة مكتوبة أو يقدم اعتراضه في المجلس فأن سجلت مصادري في داخل اللجنة ولم يذكر ذلك في محضر اللجنة الذي قدم ، هذا هو اعتراضي وليس لأحد أن يسمح غير رئيس المجلس أن يتحدث أو لا يتحدث ، أنا اعترضني على عدم تسجيل مصادري في اللجنة القانونية حتى أقدم ذلك وأعطى الأولوية خاصة التي من الوثائق الناس الذين رفعوا أيديهم هنا وأعطيت آخر واحد من أعضائهم الدور .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الأع . دولة الأستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، أنا شخصياً أعتقد أن هذا القانون بحاجة إلى تعديلات جذرية وربما إعادة صياغة إرجعي إليهم وأقدم مشروع قانون جديد ، الأمر يندى مشروع يعمل ماذا وأصدة تصف بضميرهم المجلس الإدارة ولكن وعلى حيوة ما تقتضيه معالي وزير العدل اقترح على المجلس الكريم أن يوافق على العمل كما وافق عليه مجلس النواب ولا داعي لإدخال تعديلات على بنودهم المجلس إلا وأعادوا مشروع القانون إلى مجلس النواب واقترح على المجلس

الكرام أن يوافق على توصية إلى الحكومة بتقديم تشريع جديد متكامل لمالي الإدارة العامة . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة بتقديم مشروع القانون كما جاء من النواب ؟

معالي الذكور عبدلطيف .

الذكور عبدلطيف عريات : نظام التصويت على الأبعاد ، هناك اقتراح وفي عليه وهو الأبعاد وهو الذي يصوت عليه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، من يوافق على اقتراح معالي الذكور عبدلطيف ؟

هل يوافق المجلس الكريم على اقتراح الذكور عبد لطيف ؟

السيد الأمين العام : (٨-٣١) .

دولة رئيس المجلس : (٨-٣١) لم يفر هذا الاقتراح .

هل يوافق المجلس الكريم على التوصية كما جاءت من اللجنة القانونية بقوله ؟ مع التوصية للحكومة بتقديم تشريع متكامل وشكراً لكم .

هل جاء دور من مشروع القانون الجدل لقانون معهد الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ كما اقترح المجلس وكما سيرسل للحكومة . مع التوصية ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم م ٢٩٤/٢٧/ق

التاريخ ١٩٩٥/١/٢٩

سادة رئيس الوزراء الأهم

إشارة إلى كتابكم رقم م ١٢٨٣١/٢٤ تاريخ ١٩٩٤/١/٢١ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الثانية للفترة بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٤ الموافقة على (مشروع القانون

المعدل لقانون معهد الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب .

وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته السادسة عشرة من الدورة العادية الثانية للفترة بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٤ بالصيغة التي ورد بها من الحكومة .

أبنت لسيادتكم خمس نسخ من القانون للذكور ، رجاء التفعل بإتقان المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحرام ،
احمد الزوي
رئيس مجلس الاعيان

محضر
جلسة
الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون معدل لقانون معهد الإدارة العامة

- المادة ١ - يسمي هذا القانون (قانون معدل لقانون معهد الإدارة العامة لسنة ١٩٩٥) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويحل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يُلغى نص الفقرة (٢) من المادة (٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
- ١ - يؤلف مجلس إدارة المعهد على النحو التالي :-

رئيساً	نائباً للرئيس
رئيس دوان الخدمة المدنية	
أمين عام وزارة التربية والتعليم	
أمين عام وزارة التخطيط	
مدير عام وزارة المرافقة	
ممثل عن الجامعة الأردنية	
ممثل من جامعة اليرموك	
ممثل من اتحاد الغرف التجارية	
ممثل عن طرفة صناعية عمان	
مدير عام للمهندسين	
ممثل عن الاتحاد العام للغرف التجارية	

لغير عضويات
أمين عام مجلس الأمة بالوكالة
رئيس مجلس الأعيان

توصية إلى الحكومة حول القانون المعدل لقانون معهد الإدارة لسنة ١٩٩٤

يوصي مجلس الأعيان الحكومة بضرورة تقديم تشريع متكامل للقانون المذكور اعلاء بهن الاضمار توسيع نطاق مجلس إدارة المعهد بحيث يشمل على ممثلين عن الجامعات الأردنية وممثلي الجهات الرسمية الأخرى ذات العلاقة .

السيد الأمين العام / بالوكالة :

٤ - قرار اللجنة القانونية رقم (٩) تاريخ

١٩٩٥/١/٢٦ بشأن :

١ - مشروع القانون المعدل لقانون

الكتاب المعدل لسنة ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : تفصل معالي

المقرر .

السيد المقرر :

قرار رقم (٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان

بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٦ برئاسة دولة رئيس

المجلس الأستاذ أحمد اللوزي وبحضور مقرر

اللجنة معالي السيد جودت السبول وأصحاب

الدولة والمعالي والسادة الأعضاء السادة :

زيد الزواوي ، أحمد الطراونة ، سالم

مساعدة ، طاهر حكمت ، الدكتور

عبدالمطيف عريجات ، محمد عودة القرعان ،

نور شيد ، الدكتور كمال الشاعر ، السيدة
نائلة الرشنان .كما حضر الاجتماع من الأعيان
أصحاب المعالي والسادة الأعضاء السادة :

عبدالله صلاح ، من أبو نوار ، أحمد

العقاية ، حماد المدهيلة .

وذلك لتقرر في مشروع القانون المعدل

لقانون الكتاب المعدل لسنة ١٩٩٤ الخال إلى

اللجنة من مجلس الأعيان لدراسة واعطاء

الرخصة المناسبة بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة في مشروع

القانون المذكور قررت اللجنة الموافقة عليه

كما ورد من مجلس النواب .

واللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة

على قرارها هذا .

أمين عام مجلس الأمة

مجلس الأعيان

حكم خير

محضر
الجلسة
الحادية
عشرة

[illegible]

July 15

نوع المعاملة	الرسوم	نوع المعاملة	الرسوم
١ -	من كل توقيع ، إذا كانت قيمة الوثيقة المعنية لا تزيد عن عشرة دنانير .	١ -	من كل توقيع على الوثيقة العامة أو الخاصة أو الكتكالة أو المستكم أو الإجراء العام غير المعنية بفتح أو كانت تضمنت الوثيقة شرط عدم قابليتها للقول ، فيستوفي رسم اضافي مقداره عشرة دنانير .
٢ -	من كل توقيع إذا تجاوزت قيمة الوثيقة المعنية عشرة دنانير ولم تتجاوز عشرة دنانير ، وإذا زادت قيمة الوثيقة على الخمسين ديناراً فترجع عن كل توقيع عشرة ليرس عن كل عشرة دنانير أو جزء منها .	٢ -	من كل توقيع على الوثيقة العامة أو الخاصة أو الكتكالة أو المستكم أو الإجراء العام غير المعنية بفتح أو كانت تضمنت الوثيقة شرط عدم قابليتها للقول ، فيستوفي رسم اضافي مقداره عشرة دنانير .
٣ -	من كل توقيع على الوثيقة العامة أو الخاصة أو الكتكالة أو المستكم أو الإجراء العام غير المعنية بفتح أو كانت تضمنت الوثيقة شرط عدم قابليتها للقول ، فيستوفي رسم اضافي مقداره عشرة دنانير .	٣ -	من كل توقيع على الوثيقة العامة أو الخاصة أو الكتكالة أو المستكم أو الإجراء العام غير المعنية بفتح أو كانت تضمنت الوثيقة شرط عدم قابليتها للقول ، فيستوفي رسم اضافي مقداره عشرة دنانير .
٤ -	من كل توقيع على الوثيقة العامة أو الخاصة أو الكتكالة أو المستكم أو الإجراء العام غير المعنية بفتح أو كانت تضمنت الوثيقة شرط عدم قابليتها للقول ، فيستوفي رسم اضافي مقداره عشرة دنانير .	٤ -	من كل توقيع على الوثيقة العامة أو الخاصة أو الكتكالة أو المستكم أو الإجراء العام غير المعنية بفتح أو كانت تضمنت الوثيقة شرط عدم قابليتها للقول ، فيستوفي رسم اضافي مقداره عشرة دنانير .
٥ -	من كل توقيع على الوثيقة العامة أو الخاصة أو الكتكالة أو المستكم أو الإجراء العام غير المعنية بفتح أو كانت تضمنت الوثيقة شرط عدم قابليتها للقول ، فيستوفي رسم اضافي مقداره عشرة دنانير .	٥ -	من كل توقيع على الوثيقة العامة أو الخاصة أو الكتكالة أو المستكم أو الإجراء العام غير المعنية بفتح أو كانت تضمنت الوثيقة شرط عدم قابليتها للقول ، فيستوفي رسم اضافي مقداره عشرة دنانير .

الرسوم

نوع المعاملة

الرسوم
نوع المعاملة

رسوم الكاتب العدل والإجراءات المتعلقة به

- ١ - يستوفي رسم مقطوع مقداره دينار عن أي معاملة تقدم للكتابة العدل بالإضافة إلى أية رسوم تستحق عن تلك المعاملة بموجب هذا القانون .
- ٢ - يستوفي رسم مقطوع مقداره خمسة دنانير عند انتقال كاتب العدل خارج موفته الرسمي عن كل معاملة مع تأمين وسيلة الاتصال دعائياً وإلزامياً .
- ٣ - يستوفي كاتب العدل رسماً مقطوعاً مقداره ثلاثة دنانير عن القيام بأعمال البائع لأي أوراق أو إعلانات قضائية أو رسمية من غير المعاملات المنقطة أو المرققة من قبله .
- ٤ - بين أصول وأجور الترجمة إذا تمت بصفة الكتكاتب العدل ، وإلزام أية نماذج للمعاملات معاملة من وزارة العدل بتعليمات تصدر عن وزير العدل .
- ٥ - يجوز بموجب تعليمات تصدر عن وزير العدل والعدل أن تسند الرسوم المستحقة بموجب هذا القانون بأي وسيلة أخرى غير دفعها مباشرة لحسابي وزارة العدل أو المحاكم .
- ٥ - يستوفي عن أي من المعاملات التالية الرسوم المبينة لإزاء كل معاملة :-

مجلس الاعيان

نوع الملاحظة	الرسم	اللس
ديار	ديار	
إذا كان المبلغ الذي تحوي عليه الورقة لا يزيد على الخمسين ديناراً .	٦٠٠	
إذا كان المبلغ الذي تحوي عليه الورقة لا يزيد على المائة دينار .	٨٠٠	
إذا كان المبلغ الذي تحوي عليه الورقة لا يزيد على الخمسمائة دينار .	١	
إذا كان المبلغ الذي تحوي عليه الورقة لا يزيد على الألف دينار .	١	٢٠٠
وإذا زاد على الألف دينار فيؤخذ من كل نسخة ثلاثة دنانير منها كان المبلغ .	١	
من كل نسخة من أوراق التبليغ لعدم القيام بالتعهدات وأوراق الأخطار المتعلقة بها .	١	
من كل صورة من الأوراق المغفولة أو المسجلة وسائر الأوراق التي يطلب إخراجها والتصديق عليها .	١	
من كل ورقة تميز إلى مرجحة من لدة إلى أخرى والتصديق عليها .	٥٠٠	
رسم تصديق المحاضر وأوراق الكشف والتقارير .	٦٠٠	
من كل صفحة يصدق عليها من دفاتر التجار والوكالات للتألية والتجارية ويصدق ادنى لا يقل عن دينارين لأى معاملة .	١٠٠	
من كل أستاذ لأجل التصديق على أسماء الأوراق والمستندات التي لم يصرح بها هذا الجدول .	٥٠٠	
من التصديق على توقيع كاتب العدل لأى معاملة من قبل وزارة العدل .	٥٠٠	
شكراً لكم .		
على لاسد الأخوان أي رأي في هذا القانون ؟		

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على اعتماد معالي المقرر من ثلاثة قانون
مادة مادة ؟

السيد فؤاد الهادي : هي الحقيقة ملاحظة أحب أن استفسر عنها وإشأت أن لم توضح أن يكون لها أثر على تفسير المادة التي ورد فيها الاستفسار .

الصفحة (٤) المادة (٤) :

ينص نص المادة (٣٣) من القانون الأصلي وجدول الرسوم للشطب به ويستأنس عنه بالنص التالي :

المادة (٣٣) : يصر جدول الرسوم والإجراءات المعلقة به جوباً لا يتجزء من هذا القانون ويستوفي الكاتب العدل الرسوم البينة فيه . واستغنى كافة الكاتب العدل المعين أو الرخص له كما أوردناها في كل المواد السابقة فعمل ينفي هذا الأسقاط يؤثر على المادة هذه فقط أم لا ، كل المواد التي سبلحناها كما نحرص على أسلمهم في القانون ، الرخص جديد ينفي الطلاب ، المحامين ، بالأصالة إلى المعينين . ويستوفي كاتب العدل كل المواد السابقة ويستوفي الكاتب العدل للمعين ينفي حيثما ورد الكاتب العدل كما نصيب وإثبات المعين أو الرخص له لأن القانون هذا أضفا شرحه معينة من الكاتب العدل اللعين هم التصديق .

فعباً لاسقاط هذا الرخص للمعين أو الرخص له هل يؤثر على هذه المادة أم لا وشكراً ؟

دولة رئيس المجلس : شكراً : معالي الوزير .

السيد المقرر : يا سيدي إذا عدنا إلى القانون الأصلي في المادة (٢) الكاتب العدل هو الكاتب المعومي للكشف بإجراء الملاحظات المصروص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر ، لذا يعرفه ورد في القانون الأصلي وهو يصح مبرعاً في هذا القانون كما ورد في القانون الأصلي فالظن لأن للشروع الذي بين أيدينا هو تعديل فالكاتب العدل هو الكاتب المعوم المكلف بإجراء الملاحظات المصروص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : الشقة التي أقرها معالي أبو محمد الرسوم التي مستوفى سيوتفوها كاتب العدل سواء كان مريض من قبل وزارة العدل أو معين بموجب نظام أحكام المحلدة المدنية وهي أفراد للخرجة بوضوح ذلك فقرة (ب) للمادة (٢) التي تقول : بمعد إجراءات الترخيص وشروطه وكافة القانونية من الرخص له وصلايات سكان العدل وشروطه والبالغ المستحقة للرخص لها ورضيتها من الرسوم والأموار عن الماملات المعلقة من لدة أي أن الرسوم هي للخرجة ويستوفى كاتب العدل معين بموجب أحكام القانون . لا أجد أن هناك أشكال الهدف أن الرسوم هذه مفرقة عن الماملة يستوفىها كاتب العدل لصالح أجنبية سواء كان معاً أو مريض وفق ترتيبات تنص في ذلك . وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ أحمد العقيلة .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

نصاً مطلقاً فهو يشمل الكتاب العدل لدى الحاكم والكتاب العدل المين ، يشمل الأئين ، يعني صياغة القانون يشمله ان اوردناها او لم نوردناها لكن نخلف ان لا نرجعه الى مجلس النواب حتى يضربوا هذه الفقرة ، لكن واضح على الله عندما يقول الكتاب العدل يوجب هذا القانون هنا مطلقاً ويشمل الكتاب العدل في الحكم ويشمل الكتاب العدل المين .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : نوضح معالي احمد بان يسي وادي للرض وعندما توكلت مع الأخرى في مجلس النواب عندما امروا ان لا يكون ذلك بنظام ان عبارة الكتاب العدل تمت الكتاب العدل المين ومن احكم القانون سواء كان موظفاً عموماً او مرصداً له من وزير المالية توضيحاً هذا اعتقد انه قول اي شعبة في المستقبل لاسياف الرسوم وفي الرسوم الرشيدة التي تستوفي لانها مفرقة بالقانون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاخ ، معالي ابو محمد ملاحظتك هل احسب عليها ؟

السيد فوفان الهادي : انا لا نقسم معالي وزير العدل بغير جزم من القانون ، يعني عندما يحتاج الى التفسير ويجب كبرية انتهى الموضوع .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذاً هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة بقول

القانون كما جاء من النواب ؟ شكراً لكم جميعاً .

هذا هو نص مشروع القانون العدل لقانون الكتاب العدل لسنة ١٩٩٤ ، كما افرو المجلس وكما سيرسل للملكوة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الأعيان

الرقم م ٢٩٢/١٧/د

التاريخ ١٩٩٥/١/٢٦

مباداة رئيس الوزراء الأقدم

اشاره الى كتابكم رقم ك ر م ١٠٦٥٤/١ تاريخ ١٩٩٤/١/١٥ .

قر مجلس الأعيان في جلسته الخاصة عشرة من الدورة العادية الثانية للسلطة بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٤ للرفقة على (مشروع القانون العدل لقانون الكتاب العدل لسنة ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب معدلاً .

وقد سبق مجلس النواب ان قرر الموافقة عليه في جلسته السادسة عشرة من الدورة العادية . الثانية للسلطة بتاريخ ١٩٩٥/١/٤ بالشكل المعدل للذكر .

امت لسيدكم خمس نسخ من القانون للذكر والصيغة النهائية ، رسام التفضل لاقام المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقول فائق الاحرام .

احمد الفوري
رئيس مجلس الأعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون تعديل القانون العدل

المادة ١ - يسمي هذا القانون تعديل لقانون الكتاب العدل لسنة ١٩٩٥ ، ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ لنشره على يدي بالقانون الأساسي وما عداً عليه من تعديل كتابتون واحد ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٣٦) من القانون الأساسي بإضافة الفقرة (٤) بالنص التالي اليها :-

٤ - أ - يجوز لوزير العدل أن يرعى لأي من القضاة السابقين أو الحاليين الإضاعة للقيام بكل الأعمال الموكلة للكتاب العدل أو بعضها .

ب - تعدد اجراءات الترخيص وشروطه وكفالة المطالبة من الرخص له ومتطلبات مكان العمل وشروطه والبالغ المستحقة للتخصص له وتسبها من الرسوم والأجور عن العمليات المنقطة من قبله ، وكذلك الاجراءات القانونية بحق المخالف من الرخص لهم بما في ذلك سحب الترخيص منه وسائر الأمور التنظيمية المتعلقة بعمله وساعات الدوام يوجب نظام بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣ - تعديل المادة (٩) من القانون الأساسي :-

أولاً :- وألغاء عبارة (يحكم بقرامة لا تزيد على عشرة دقائق الواردة في مصلها والاضاعة عنها بقرامة (يحكم بقرامة لا تقل عن عشرة دقائق ولا تزيد على مائة دينار) .

ثانياً :- إضافة عبارة (المين او للرخص له) بعد عبارة (على الكتاب العدل) الواردة في مطلع المادة (٩) ليصبح مطلع المادة (٩) بعد التعديل بالنص التالي :- (يحكم بقرامة لا تقل عن عشرة دقائق ولا تزيد على مائة دينار على الكتاب العدل المين او للرخص له) .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٣٣) من القانون الأساسي وجداول الرسوم للملحق بـ وصماحق عنه بالنص التالي :-

المادة (٣٣) : يغير جدول الرسوم والاجراءات الملحق بـ جراً لا يجره من هذا القانون ويحتوي الكتاب العدل الرسوم المبينة له ويغير أولاً للخدمة .

المادة ٥ - تعديل المادة (٣٨) من القانون الأساسي بإلغاء العبارة التالية :- (وزير المالية) الواردة فيها والاضاعة عنها بكلمة (والوزراء) .

احمد الفوري
رئيس مجلس الأعيان

امين عام مجلس الأمة بالوكالة

١٩٩٥
١٩٩٥
١٩٩٥

رسوم الكاتب العدل والإجراءات المتعلقة به

- المادة ١ - أ - يستوفى رسم مقطوع مقداره دينار عن أي معاملة تقدم للكاتب العدل بالإضافة إلى أية رسوم تستحق عن تلك المعاملة بموجب هذا القانون .
- ب - يستوفى رسم مقطوع مقداره خمسة دنانير عند انتقال كاتب العدل عالج موقعه الرسمي عن كل معاملة مع تأييد وسيلة الانتقال دعماً له .
- المادة ٢ - يستوفى كاتب العدل رسماً مقطوعاً مقداره ثلاثة دنانير عن القيام بأعمال التبليغ لأي أوراق أو إعلانات قضائية أو رسمية من غير المعاملات المنقطة أو الزلزقة من قبله .
- المادة ٣ - بين أصول وأجور الترجمة إذا تمت بمرقة الكاتب العدل ، وإشانة أية نتائج للمعاملات معدة من وزارة العدل بتعليمات تصدر عن وزير العدل .
- المادة ٤ - يجوز بموجب تعليمات تصدر عن وزير المالية والعدل أن تحدد الرسوم المستحقة بموجب هذا القانون بأي وسيلة أخرى غير دفعها مباشرة لهائسي وزارة العدل أو الحاكم .
- المادة ٥ - يستوفى عن أي من المعاملات التالية الرسوم المبينة إزاء كل معاملة :-

المجدول

نوع المعاملة	الرسم
دينار	فلس
١٠٠	١٠٠
٢٠٠	٢٠٠
٣٠٠	٣٠٠
٤٠٠	٤٠٠
٥٠٠	٥٠٠
٦٠٠	٦٠٠
٧٠٠	٧٠٠
٨٠٠	٨٠٠
٩٠٠	٩٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠

نوع المعاملة	الرسم
دينار	فلس
١٠٠	١٠٠
٢٠٠	٢٠٠
٣٠٠	٣٠٠
٤٠٠	٤٠٠
٥٠٠	٥٠٠
٦٠٠	٦٠٠
٧٠٠	٧٠٠
٨٠٠	٨٠٠
٩٠٠	٩٠٠
١٠٠٠	١٠٠٠

١٠٠
٢٠٠
٣٠٠
٤٠٠
٥٠٠
٦٠٠
٧٠٠
٨٠٠
٩٠٠
١٠٠٠

السيد الأمين العام بالوكالة :

٥ - قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٥/١/٢١ بشأن :

مشروع القانون المعدل لقانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : تفعل السيد المقرر .

السيد المقرر :

قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية مجلس الأعيان

بتاريخ ١٩٩٥/١/٢١ برئاسة دولة رئيس

المجلس الأستاذ أحمد الوروي وبحضور مدير

اللجنة معالي السيد جودت السبول وأصحاب

الدولة والدائي والسادة الأعضاء السادة :

زيد الرفاعي ، أحمد الطراونة ، سالم

مساعدة ، طاهر حكمت ، الدكتور

عبدالمطيف غريبات ، محمد عودة القرعان ،

ناير رشيد ، الدكتور كمال الشاعر ، السيدة نائلة الرشيدان .

كما حضر الاجتماع من الأعيان

أصحاب المال والسادة الأعضاء السادة :

عبدالله صالح ، ممن أبو نوار ، أحمد

المغابلة ، حماد لمناظرة .

وذلك للنظر في مشروع القانون المعدل

لقانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤

الحال إلى اللجنة من مجلس الأعيان لدراسة

وأصاها التوصية المناسبة بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة في مشروع

القانون المذكور قررت اللجنة الموافقة عليه

كما وردت من مجلس النواب .

واللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة

على قرارها هذا .

أمين عام مجلس الأمة

مجلس الأعيان

حكم غير

١٩٩٤ لسنة رقم () مشروع قانون رقم ١٩٩٤
قانون مجلس قانون تقسيم الأموال غير المنقولة للتبركة

اللجنة القانونية
مجلس الأعيان

قوانين الأعيان	قوانين مجلس النواب	قوانين مجلس الأعيان	قوانين مجلس النواب	قوانين مجلس الأعيان
١ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	١ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	١ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	١ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	١ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤
٢ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٢ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٢ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٢ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٢ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤
٣ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٣ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٣ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٣ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٣ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤
٤ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٤ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٤ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٤ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٤ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤
٥ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٥ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٥ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٥ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٥ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤
٦ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٦ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٦ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٦ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٦ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤
٧ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٧ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٧ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٧ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٧ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤
٨ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٨ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٨ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٨ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٨ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤
٩ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٩ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٩ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٩ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	٩ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤
١٠ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	١٠ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	١٠ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	١٠ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤	١٠ - قانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤

١٩٩٥/١/٢٤
١٩٩٥/١/٢٤
١٩٩٥/١/٢٤

[illegible][illegible]

daily life

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا لمنا
توصية اللجنة لتتول مشروع قانون العدل
لقانون تقسيم الاموال غير المقررة .

معالي الاستاذ ذوقان الهداوي .

السيد ذوقان الهداوي : استفسار
لمعالي المقرر :

الصفحة التي فيها الصفحة (٢) في
توصيات مجلس النواب المود الثالث ا قرار
مجلس النواب :

شطب كلمة (لخصه) وبعدما شطب
عبارة (في حالة الفراغ) الواردة في نفس الفقرة
وبعدما شطب بعض الكلمات في الفقرة التي
تليها لكن لم يرد (اذا كانت لفظة المقصود
في حالة الفراغ) يعني شطبها في (٢)
وايتباعا في (٣) هل هذا يداه على قصد واضح
معين ؟

يعني لذا في الحائتين ان في حالة
التشريع في حالة الفراغ اذا كانت لفظة غير
قابلة للتقصير او اذا في حالة الفراغ اذا كانت
اللفظة قابلة للتقصير . يعني لذا ايتباعا في
واحدة وحدها كلمة عبارة (وفي حالة
الفراغ) في مشروع الحكومة اوردوا في
الاصحاح السؤال بالتحديد ان لم يرد ان
لوضع الاعراض وازج مع المقرر :

با سيدي الحكومة في المود (٣) بالذ
كما وردت في مشروع الحكومة قالت :
لاغراض هذا القانون تعبر لفظة في

لئلا غير المقررة انها قابلة للتقصير اذا كانت
اللفظة المقصودة في حالة الفراغ لا تقوت
بالقصد وتعبر انها غير قابلة للتقصير اذا كانت
اللفظة المقصودة منها في حالة الفراغ تقوت
بالقصد .

وردت (في حالة الفراغ) في النصين ،
اذا كانت لفظة قابلة للتقصير ، او غير قابلة
للتقصير مجلس النواب الحقيقة لم يعمل شيء
جديد فقط اعاد مباحثها بصورة اوضح ولا
مانع ، لكن لئلا حذف عبارة (في حالة
الفراغ) من لفظة الغير قابلة للتقصير ووضعها
والتيها والجهة القانونية واقتت عليها في لفظة
القابلة للتقصير مع انه في مشروع الحكومة في
الحائتين (في حالة الفراغ) ان يعني في خلاف
او معنى معين عندما تقول في اقرة الاولى (في
حالة الفراغ) وشطبها انها تعبر اشكال فيها
ولذا شطبها ولذا لم نفيها ؟

دولة رئيس المجلس : الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : في الواقع كما نعتقد ان
شطب هذه العبارة لم يغير ليلا للتكرار لانها
مترادفة في ذيل الفقرة الثانية من المادة (٣)
فانها تعبر بشكل تكرار غير ضرر وللشرح في
المادة لا يكرر او كما تقول لجامعة الحقيقة لا
يلغو ولا يلغو باليالي أي عبارة او كلمة لا
يوجد ضرورة لها ليجد ان تحذف من التشريع
اما هي موجودة وبقيت لأن النص يأتي

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل : يا سيدي الحقيقة
القطعة التي اثارها معالي ابو محمد ومع حرصه
ان نحس القانون استند في معناها مطيح فقط .
شطب العبارة ذاتها بالعبارة عندك ابو الرب
شطب العبارة ذاتها نحن ما يشطب العبارة
بكانها شطب العبارة ذاتها ، يعني شطب
العبارة (في حالة الفراغ) وشطب العبارة ذاتها ،
هذا معنا مطيح جاء من مجلس النواب يعني
تحذف كلمة الاقرار في الحائتين ما بدنا
تحذف كلمة (وتعبر انها غير قابلة للتقصير اذا
كانت لفظة المقصودة تقوت التقصير) ولغرض
النص نفسه :

(لاغراض هذا القانون تعبر لفظة في
لئلا غير المقررة انها قابلة للتقصير اذا كانت
اللفظة المقصودة منها في حالة الفراغ لا تقوت
بالقصد) .

لذا لتقصير من مجلس النواب الى حد
هذا وبالتالي شطب يعني ، هذا هو المقصود في
حد هذا ، اذا الى هنا يعني الحقيقة لأن تلك
تعبر انها نفسير .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ
احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : اذا كان لنا
انها معنا مطيح يجب ان تعود الى مجلس
النواب ولا يوجد مفهومها ، لفظة المطيح في
عبارة معناها حال في الفقرة كلها او في المادة
كلها . ولذلك امان فينا في المفهوم الموجود
الذي يعني بالعرض الذي اورد مجلس النواب

او اذا اردنا ان تقول انها معنا مطيح فيجب ان
نعمد الى مجلس النواب ولا يرى ضرورة ان
نعمد الى مجلس النواب لان الموضوع واضح
كلمة معنا مطيح في عبارة يجب ان تعود الى
مجلس النواب ، اما اذا كان المفهوم من القانون
يعني بالعرض الذي جاء به من مجلس النواب
فلا ضرورة لاعادتها الى مجلس النواب .
والعرض هذا مفهوم الحقيقة ، المقصود هو ما
اورد مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل : اذا ما هو قائم من
مجلس النواب العبارة على النص التالي :
لاغراض هذا القانون تعبر لفظة في لئلا غير
المقررة انها قابلة للتقصير اذا كانت لفظة
المقصودة منها في حالة الفراغ لا تقوت
بالقصد .

لذا الشطب خلق كامل العبارة اذا مفهوم
من قرر مجلس النواب هذا يعني الحقيقة وهي
القاعدة القانونية . وبالتالي استعمال معالي
ذوقان الهداوي واستيضاحه ورو ، يعني اذا
كان الحذف يخلط بثلاث اسطر الأخيرة
بني .

دولة رئيس المجلس : بدا اخبرنا الحائتين
والقائرين .

السيد المقرر : ان اريد ان ليس فيها ليس
وان النص السبيل واضح .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ
سالم مساعده .



السيد سالم مساعدة :



شكراً دولة دولة الرئيس ،
التعديل يعني بعد التعديل الأول الورد على
كلمة (المصبة) واستبدالها بمصعب الشريك لم
تشطب عبارة (في حالة ازراءها) بين بأن عبارة
(في حالة ازراءها) وردت في موملين في وسط
الفاة او في وسط الفقرة لم في الفقرة التي قرر
مجلس النواب الداعها كلاً . ولذلك لا يوجد
هناك اي تناقض ، والعبارة التي اشار اليها محالي
القرر قرر مجلس النواب الداعها التي هي
وشطب العبارة التالية الواردة في آخر الفقرة
وتعبر انها غير قابلة للتسعة اذا كانت التسعة
للتقصود منها في حالة ازراءها) ايضاً شطب
العبارة ، فهي شطب من الموملين واصبحت
العبارة على النحو التالي :

تسعة واتنهي اليد ، هذا الحكم يشتمل
حكماً على الفقرة التي قرر مجلس النواب
شطبها باعتبار انها غير ضرورية وانما ارى ان
الشطب في موقفه ولا ضرورة للتكرار ونهني
نص البند بالعبارة التالية :

اذ كانت التسعة للتقصود منها لا تقوت
بالقصة .

لا ان المص الموجود في الفقرة للتامة
موجود وتضمن في نفس البند (٢) كما هو
بعد التعديل وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ
احمد الطراونة .
السيد احمد الطراونة : في صدر الفقرة
لاغراض هذا القانون تعبر الحصة في المال غير
القول انها قابلة للتسعة اذا كانت التسعة
للتقصود منها في حالة ازراءها لا تقوت
بالقصة . لكن اذا كانت غير قابلة للتسعة
وردت ضمناً ان ما لم ينطق على حكم صغر
الفترة لجاء مجلس النواب بفهم ماعكس
للمص في هذه المفهوم الماعكس وفي المفهوم
بني اذا كانت قابلة للتسعة فلا تقوت التسعة ،
اما اذا غير قابلة للتسعة تقوت التسعة .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ
المرو .

السيد المرو : يبرز ذلك ما جاء في قرار
اللجنة القانونية في مجلس النواب وما يدل
على انه لا يوجد خطأ محلي لاغراض هذا
القانون تعبر حصص الشريك في المال غير

القول انها قابلة للتسعة اذا كانت التسعة
للتقصود منها لا تقوت بالقصة .

فيالتالي لا يوجد ابداً ما يبرر التحرف
من النص ، واضح للمص وليس خطأ محلياً
ومعروف انه كان وما زال سارياً حتى الآن ان
بعض المقررات تكون غير قابلة للتسعة لكثرة
الشركاء وبخاصة بسبب عامل الورقة ، وما
يعطل على المواطنين الانعاج من حصصهم
ويشكل عقلاً في سبيل محالولهم وهذا النص
من شأنه ان يسهل ويسر عليهم .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ
ذولان الهنداوي .

السيد ذولان الهنداوي : دولة الرئيس
اذا بقي في بعض الشك على انه عند احد
الاعضاء واعدني اذا شخصياً ورد ان القانون
غير واضح وغير مكتمل لا يلي باقراره
جيباً ، التسعة ترجع لمجلس النواب وصاد
لراجعه يعني الحققة لا يجب ان تكون الهام
الرئيسي للسيطر عليها . وارجو من المجلس
الكريم ومن معالي المقرر ان يتابعني في التسعة
التي اورد اقرارها ، الحققة ما قصدت ليجاري
مالياً وزير العدل تسعة خطأ محلي او غيره
لكن ارجو ان اتابع فيما سأقرأه .

للدة (٢) الاسلانية في القانون الاسلي :
بزال الشروع في المال غير القول
بتقسيمه بين الشركاء لا كانت التسعة
للتقصود منه لا تقوت بالقصة وانما غير
قال للتسعة يزال الشروع فيه بينه بالرد .

الادة الاسلانية كان حكمها كانت
تتمتع كيف يزال الشروع في الاسلانية
القابلة لا غير القابلة للتسعة . في الادة الاسلانية
في القانون الاسلي كانت تتمتع هذه الادة
كيف يزال الشروع ، يزال الشروع اذا كانت
التسعة للتقصود لا تقوت بالقصة بتسليمها
الى حصص بين الشركاء اذا كانت تقوت
بالقصة يجب ان يتابع بالرد التالي .

هذا يعني انه كيف ازالة الشروع نقل
في المشروع الذي قدمته الحكومة فاذي موجود
في رقم (٢) علنيا نقل فلياً عن رقم (٢) ،
رقم (٣) :

(يزال الشروع في المال غير القول
بتقسيمه بين الشركاء اذا كانت الحصص
جميعها قابلة للتسعة وانما) كانت جميعها غير
قابلة للتسعة ... الموجود في آخر الفقرة (٢)
في المصود (٢) هي نفس النص الموجود في
الادة الاسلانية .

الآن جاء مجلس النواب والحكومة ،
الحكومة اخذت حكم جديد حول هذه الادة
ليس الحكم الموجود في القانون الاسلي لريد
ان تعرف ما هي الادة القابلة للتسعة ، الارش
القابلة للتسعة والارض الغير قابلة للتسعة ،
فجاءت الحكومة وقالت : لاغراض هذا القانون
تعبر التسعة في المال غير القول انها قابلة
للتسعة اذا كانت التسعة للتقصود منها في حالة
ازراءها لا تقوت التسعة . هذا حكم جديد لم
يكن موجود في القانون الاسلي ، نحن لا
نكلم عن كيف يزال الشروع بالتسليم او بالتابع

مجلس الامان

بالرأى العيني الاحتياط اذا كان يثبت بالنسبة يجب ان تكون المحصول الاراضي المشتركة اذا كانت ثبوت بالنسبة يجب ان يثبت بالرأى العيني اذا اعتدلي ان مشروع الحكومة كان واضح وواجب وضروري ، وعندما جاء مجلس الانبار ترك نصف هذا المصلحة الذي قال هي الاراضي القابلة للنسبة اذا كانت حالة الفراغا لا ثبوت بالنسبة ، وشطب الجزء الثاني ، مع انه نريد ان نوضح ما هي الاراضي القابلة للنسبة وما هي الاراضي الغير قابلة للنسبة حتى نحدد عليها اي اجراء في الذي يناء في الصفحة (٣) .

الحقيقة اننا نرى شخصياً ان كل تعديل مجلس الانبار في هذه الحالة كان يعني في وضوح تام من المشروع الى ذلك الحكومة هذه هي الاراضي القابلة للنسبة اذا كانت لا ثبوت اذا استنادنا الى الشروع بتقسيمها بين اصحابها ، هذه هي الاراضي الغير قابلة للنسبة اذا كانت ثبوت بالنسبة يثبت بالرأى العيني فهو اختلاف حكم جديد وهو عبارة عن تعريف وتوضيح لمعنى الاراضي القابلة للنسبة والاراضي الغير قابلة للنسبة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الانبار بالقر .

السيد اللور : شكراً سيدي الرئيس ،

في الواقع اذا قلنا في المصوم جيداً بعد ان ما ورد في المصود رقم (٢) من مشروع الحكومة كما ورد في مشروع التعديل ان نص اتفاقية وإضافة لا يخرج في النهاية عن النسخ الموجود

السيد احمد الطراولة : يجب ان يكون

الشرع والى يوجد فيه غرض لكي يكون ذلك سهلاً على ما نطلبه .

أو أعتقد هذه الفقرة (٢) من المادة (٢) :

و لاغراض هذا القانون تعبر المحلة في المال غير المنقول لها قابلية للنسبة اذا كانت القسمة المقصودة منها في حالة فراغها لا ثبوت بالنسبة ، ووفقاً هنا ، ليس هذا واضحاً انها اذا كانت ثبوت النسبة فهي غير قابلة للنسبة .

أذا جاءت الفقرة (٢) مسطرة ونحن هنا لا رد في التشريع تفسير .

ولذلك ما ذهب اليه مجلس الرياب صحيح لأن المادة واضحة انه اذا لم ثبوت القسمة فهي قابلة للتقسيم . اما اذا لم ثبوت القسمة فهي غير قابلة للتقسيم دون ان نذكر تفسير للثبوت .

ولذلك ما ذهب اليه مجلس الرياب صحيح بطلب هذه البقرة لأن البقرة الأولى صادر الفقرة يعني انها اذا لم ثبوت النسبة فهي غير قابلة . وانتهت المشكلة . وما ذهب اليه مجلس الرياب صحيح .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل ، معالي وزير العدل : الحقيقة عندما وضع معالي احمد بك هي لاراض هذا القانون ، الحقيقة القانون كل الهدف من القرء هو الايجاد من الرأى العيني ، يعني حينها كانت الحصة او المحصول قابلة للاستفادة منها تارز . اذا كانت المحصول في التعريف الذي

أورد القانون في ملك هذه وجدنا حلول لها ، لأن البقرة كما قلنا عليها انها وردت هناك من مجلس الرياب حقيقة في لاراض هذا القانون على البحر الذي جاني التعديل ، الى مجلس الامة ، لاراض هذا القانون ، الحصة اذا انها قابلة للنسبة او غير قابلة للنسبة ، اذا كانت قابلة للنسبة نعم اذا كانت غير قابلة للنسبة قدم القانون حلول بالانتهاء بالبيع بالرأى العيني .

اعتد ان المادة في مظهرها تاتي بغراض الفقرات اللاحقة كما ذكر معالي المقرر التي مستقر لكما وضعت هذه المادة في الفقرة (٢) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأخ الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : دولة الرئيس شرح معالي المقرر وكذلك شرح معالي وزير العدل وكذلك شرح معالي الاسفاد احمد الطراولة يوضح هذا للمشروع تماماً يعني انه وضعت حلول لكل الحالات في الحالات التي يمكن لها التقسيم .

الحالات التي لا يمكن والحالات التي فيها محصل قابلة وحصل غير قابلة ، فارجو حلولاً لكل هذه الأمور ، فافرح بالنتيجة . وانكملي ما جرى والتصورت عليه .

دولة رئيس المجلس : معالي الاسفاد ذوالهنادري هل يبدد هذه الشروع واضحة ؟

دولة رئيس المجلس

أذا حل يوافق المجلس الكريم على اللادة
كما وردت في توصية اللجنة القانونية ؟

شكراً لكم .

وعلى القانون بمجموعه ؟

شكراً لكم جميعاً .

بسم الله الرحمن الرحيم

للملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الأعيان

الرقم م ١٩٩٣/٢٧/٥

التاريخ ١٩٩٥/١/٢٦

سيادة رئيس الوزراء الأعلّم

إشارة إلى كتابكم رقم أ ١٣٣٧٨/١٢٢

تاريخ ١٩٩٤/١/٢٢ .

قر مجلس الأعيان في جلسته العادية

عشرة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ
١٩٩٥/١/٢٤ الموافقة على مشروع القانون
المعدل لقانون تقسيم الأموال غير المنقولة
الشركة لسنة ١٩٩٤ (كما ورد من مجلس
ال النواب معدلاً .

وقد سبق مجلس النواب أن قرر الموافقة
عليه في جلسته الخامسة عشرة من الدورة العادية
الثانية للمنطقة بتاريخ ١٩٩٥/١/١٥ كما ورد
من الحكومة بالشكل المعدل المذكور .

أثبت لسيادتكم خمس نسخ من القانون
للمذكور والصيغة النهائية ، رجاء التفضل وإقام
المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحرام
أحمد اللوزي
رئيس مجلس الأعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون تعديل قانون تقسيم الأموال غير المنقولة للشركة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون تقسيم الأموال غير المنقولة للشركة لسنة
١٩٩٥) ويقرأ مع القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٥٣ لنشر إليه فيما يلي بقانون الأساسي
وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٢) من القانون الأساسي بإدخال الفقرة (٢) منها والاستعانة بها بما يلي :-
٢ - لأغراض هذا القانون تختص حصص الشركاء في المال غير المنقول بأنها قابلة للتقسمة
إذا كانت القسمة المقصودة منها لا تفرط بالقسمة .

٣ - يزال الشروع في المال غير المنقول بتقسيمه بين الشركاء إذا كانت الحصص
جميعها قابلة للتقسمة ، وإذا كانت جميعها غير قابلة للتقسمة يزال الشروع فيه
بينهم بحصة بالرد ويوزع الثمن بين الشركاء كل بنسبة حصته .

٤ - وإذا كانت بعض الحصص في المال غير المنقول قابلة للتقسمة وبعضها الآخر غير
قابلة للتقسمة ، يزال الشروع فيه بتقسيم الحصص القابلة للتقسمة في قطع مسطحة
وتخصيص كل منها لأصحابها من الشركاء ، أما الحصص غير القابلة للتقسمة فيتم
بشأنها ما يلي :-

أ - إذا كانت حصة غير قابلة للتقسمة أو كان مجموع الحصص غير القابلة
للتقسمة في حالة توحيدها غير قابل للتقسمة توضع جميعها في الرد بين
الشركاء من أصحاب الحصص القابلة للتقسمة دون غيرها ، وتوزع كل
حصص على من يقع عليه ثمنها أكثر لها ، على أن لا يقل عن الثمن للقرن
من قبل المحكمة وتضم إلى حصته القابلة للتقسمة .

ب - إذا كانت الحصص القابلة للتقسمة لشريك واحد تفوز إليه الحصص أو
ال حصص غير القابلة للتقسمة بالثمن المقرر من المحكمة على الأقل .

ج - في أي من الحافين للمذكورين في البنين (أ) و (ب) من هذه الفقرة إذا لم
يقدم الشركاء أو أحد الشركاء لشراء الحصص أو الحصص غير القابلة
للتقسمة خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ الذي فيه المحكمة تفرض
كامل المال غير المنقول للبيع بالرد بمرحلة الإجراء على أن لا يقل بده
المراعاة من الثمن المقرر من قبل المحكمة .

د - على أنه يجوز لأصحاب الحصص القابلة للتقسمة أو بعضهم الموافقة على

١٥٠
١٥٠
١٥٠

ضم جزء من حصصهم غير القابلة للحصة للتسعة لتصبح قابلية للحصة ، وذلك مقابل الثمن الذي يخلق عليه الشركاء المصنوع أو الثمن المقدر على الأقل إذا لم يتفقوا على الثمن .

د - إذا كان مجموع الحصص غير القابلة للحصة في حالة توزيعها قابلاً للحصة فخصص أصحابها من الشركاء إذا رغبوا القيام على الشئوع . وإذا اعترض أي منهم على ذلك فترفع هذه الحصص موحدة في المراء بين الشركاء جميعهم على أن لا يقل بده المزايدة عن الثمن المقدر من قبل المحكمة .

و - إذا لم يقدم أحد من الشركاء في الحفلة المشار إليها في البند (م) من هذه الفقرة خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ الذي نصبه المحكمة لشراء هذه الحصص أو لم يرض أصحابها بالثمن لفرض موحدة للبيع في المراء يبررة دائرة الإجراء على أن لا يقل بده المزايدة عن الثمن المقدر من قبل المحكمة .

هـ - إذا تملكران بخصص لأي من الشركاء كامل نصيبه عتياً عرض بالتقدي عما نقص من نصيبه من قبل التسديد وفقاً لتقديره المحكمة .

٦ - على الرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر ولأغراض إزالة الشئوع بين الشركاء يجوز مجلس الوزراء إصدار نظام يخصص أحكاماً بتقسيم بعض الأراضي غير المنظمة شرعياً أن يخصص النظام المناط الذي يجوز فيها تطبيقه ولابد الأدنى مساحة قطع الأراضي للضرورة في كل منطقة .

المادة ٣ - تعديل للمادة (٦) من القانون الأساسي على النحو التالي :
أولاً : وإضافة المبررة التالية إلى آخر الفقرة (٦) منها : (يجري التقسيم وفقاً لأحكام

قانون ملكية الطوائف والشئوع المعمول به) .

ثانياً : إضافة الفقرة (٤) بالنص التالي إليها :-

٤ - طبق أحكام قانون ملكية الطوائف والشئوع المعمول به على نسبة الأراضي للنظام عليها طوائف وشئوع على أنه يجوز بقاء الأرض على الشئوع بين أصحاب الطوائف والشئوع سواء كانت التسوية رضائية أو قضائية .

المادة ٩ - بطلن نص للمادة (١٠) من القانون الأساسي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

إذا لم يقدم أحد من الشركاء خلال الدابة المحددة في المادة (٨) من هذا القانون لشراء الحصة للمبرورة للبيع وأمر الشريك للشئوع على البيع أو لم يرض بديل التقل المقدر

تفصل أحكام المادة (٦) من هذا القانون حسب مقتضى الحال .

المادة ٥ - بطلن نص للمادة (١٠) من القانون الأساسي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٠ -

أ - في جميع الأحوال التي يتم فيها بيع ورغاع التلل غير المنقول أو أي حصة في أي غير الشركاء بموجب أحكام هذا القانون فإن كل شريك لم يقدم للشراء بخصه أنه أسقط حقه في المطالبة بالشفعة أو الرجحان .

ب - إذا ظهرت أي مخالفة في تسليم التلل المباع على الوجه المبني في هذا القانون إلى مشتريه يقوم بمأمور الإجراء بتخليه وتسليمه .

لنشر عقيبات

أمين عام مجلس الأمة بالوكالة

أحمد القوي
رئيس مجلس الاعيان

السيد الامين العام / بالوكالة :

ثانياً : اللجنة المالية :

١ - قرار اللجنة المالية رقم (٦) تاريخ ١٩٩٥/١/٢١ بشأن :

أ - مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : الآلا سعادة مقرر اللجنة المالية وأمر بند على جدول الأعمال .

الذكور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية :

ثانياً :

قرار رقم (٦)

أجمعت اللجنة المالية مجلس الاعيان بتاريخ ١٩٩٥/١/٢١ برئاسة سعادة الدكتور

كمال الشاعر مقرر اللجنة وبحضور أعضاء اللجنة أصحاب المال والشفعة :

عن الذين لفتي ، سالم ناسحة ، مروان

المعز ، احمد العقابلية ، محمد عودة القرمعان ، حماد الماطلة .

كما حضر الاجتماع من الاعيان سعادة السيد مشهور ابو تالة ، وجعفر من المحكمة

سماي وزيد الدرة للشئوع البرالية د . عبدالمجيد العام .

ولذلك لنظر في مشروع القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٩٤

واحال إلى اللجنة من مجلس الاعيان لدراسة واعطاء التوصية اللازمة بشأنه .

بعد المناقشة والتمارلة في مشروع القانون المذكور قرأت اللجنة الموافقة عليه

كما ورد من مجلس النواب . وتوصي اللجنة المجلس الكبير بالموافقة

على قرارها هذا .

أمين عام مجلس الأمة
الحكومة المالية
مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

قوانين اللوائح التنفيذية	قوانين اللوائح	قوانين اللوائح	قوانين اللوائح
اللائحة ١ - مرفقة كما وردت	مرفقة كما وردت	اللائحة ١ - مرفقة كما وردت	اللائحة ١ - مرفقة كما وردت
اللائحة ٢ - مرفقة كما وردت	اللائحة ٢ - مرفقة كما وردت	اللائحة ٢ - مرفقة كما وردت	اللائحة ٢ - مرفقة كما وردت

قوانين اللوائح التنفيذية	قوانين اللوائح	قوانين اللوائح	قوانين اللوائح
اللائحة ١ - مرفقة كما وردت	اللائحة ١ - مرفقة كما وردت	اللائحة ١ - مرفقة كما وردت	اللائحة ١ - مرفقة كما وردت
اللائحة ٢ - مرفقة كما وردت	اللائحة ٢ - مرفقة كما وردت	اللائحة ٢ - مرفقة كما وردت	اللائحة ٢ - مرفقة كما وردت

محضر الجلسة الحادية عشرة من الدورة العادية الثانية للجمعية في ١٩٩٤/١/٢٤ م

